جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مضامين الإصلاحات الدستورية وانعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر

-2016/2011-

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية – تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبين:
- سفيان عبد الحكيم سود
- يوسف برقيقة

إشراف الأستاذ:
عبد الحميد فرج

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/ عبد الفتاح حلواجي	أستاذ مساعد"أ"	رئيسا
أ/ عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
أ/ ياسين شكيمة	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مضامين الإصلاحات الدستورية و انعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر

-2016/2011-

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية – تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبين:
- سفيان عبد الحكيم سود
- يوسف برقيقة

إشراف الأستاذ:
عبد الحميد فرج

السنة الجامعية 201/2017

ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ
عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ
ثُمَّ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ
وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن
بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ 119

سورة النحل، الآية 119

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"
الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا مُحَمَّد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذه الدراسة نتقدم بجزيل الشكر إلى والدينا الأعزاء الذين أعانونا و شجعونا على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى من

نعتز بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ " فرج عبد الحميد "لتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن كما نتوجه بخالص شكري و تقديري إلى لجنة العلمية للمناقشة وذلك لتخصيص وقت من اجل مناقشة دراستنا فلهم منا جزيل الشكر، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

مقدمة

مقدمـة

إنّ التنمية المحلية يعد من الأمور البالغة الأهمية التي حرصت اغلب دول العالم على تطبيقها بشكل صحيح لذلك قامت معظم الدول بإنشاء هياكل و برامج للتنمية المحلية عبر أقاليمها من اجل تحقيق التنمية الوطنية الشاملة فتحقيق تنمية وطنية شاملة يتطلب تحقيق تنمية محلية في الأقاليم المحلية للدولة،وجاءت تلك البرامج و الهيئات كذلك لأجل تحقيق العدالة في التوزيع وضمان استفادة كامل شعوبها من التنمية في إطار مجتمعاتهم المحلية مع ضمان قدر اكبر من مشاركة الأفراد في العملية التنموية حيث يعتبر الأفراد شركاء في عملية التنمية المحلية بقيامهم بمسؤولياتهم اتجاه التنمية والتي من ضمنها عملهم الرقابي على مختلف الهيئات الوصية عليهم و التي تشكل صورة اللامركزية في الدولة و هي المسئولة قانونا عن تطبيق التنمية المحلية داخل المجتمع المحلي.

لقد اهتمت الجزائر على غرار الدول الأخرى بالتنمية المحلية بحيث قامت بوضع مجموعة من الخيارات التنموية والإستراتيجيات التنموية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية من أجل التقدم والازدهار، لكن التنمية المحلية بطبيعتها هي عملية مستمرة و متجددة لابد أن تواكب التطور والتقدم الحاصل لذلك عرفت المؤسسات السياسية والاقتصادية في الجزائر جملة من الإصلاحات التي جاءت بعد وجود مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية الداعية إلى ضرورة الإصلاح من أجل تفعيلها واللحاق بالتطور الحاصل في ميدانها في باقي الدول، مما يجعل التنمية المحلية قادرة على التلاؤم والتماشي مع خيار التعددية الحزبية واقتصاد السوق والعولمة ومع جميع الإصلاحات السياسية والاقتصادية بهدف العمل على تعبئة كل القوى والموارد المحلية بغرض التغلب على التحديات التي تقف عائق أمام التنمية المحلية.

أهمية الدراسة:

للموضوع محل الدراسة أهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية وتتمثل أهميته فيما يلي:

- أولا: الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية كوننا نريد تحليل واقع التنمية المحلية في الجزائر من خلال التطرق إلى الإطار التاريخي للإصلاحات السياسية والإقتصادية التي مست جوانبها، وكذلك لكي نطّلع على أبرز العراقيل والمعوقات التي تقف أمام أي إصلاح سياسي أو إقتصادي على المستوى المحلي .

- ثانيا: الأهمية العملية:

تتمثل أهمية الدراسة العملية كوننا سوف نحاول توضيح محتوى الإصلاحات السياسية والإقتصادية مما يساعد القائمين على مستوى الإدارة المحلية على فهم وتحليل شامل لواقع التنمية المحلية في الجزائر في ظل الإصلاحات السياسية والإقتصادية، وهذا ما سوف يساعد على إيجاد مقاييس علمية وموضوعية لخلق إستراتيجية تنمية محلية شاملة ومتوازنة ومستديمة تتماشى مع خصوصياتنا الثقافية والإجتماعية والإقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

تختلف أسباب اختيار الموضوع من أسباب شخصية وأخرى موضوعية ونبرزها فيما يلي:

- **أولا: الأسباب الذاتية:**

إنّ اختيارنا لموضوع التنمية المحلية لم يأتي صدفة بل لما تملكه هذه العملية من أهمية بالغة داخل المجتمع المحلي الجزائري الذي يتطلع لها، و كذلك رغبتنا في التعريف بها وبأهم المشاكل التي تقف أمام تحقيق الاصطلاحات على أرض الواقع.

أمّا الدافع الثاني في اختيارنا لهذا الموضوع يعود لاهتمامنا المتزايد بموضوع التنمية المحلية اعتقادا منا أنه لا بد من التركيز عليها للوصول إلى تنمية وطنية شاملة.

وأمّا عن دافعنا الثالث فهو كون الموضوع متلائم مع تخصصنا ولذلك أنه لا ينبغي أن يبقى حكرا على دارسي القانون والاقتصاد بل لا بدّ للباحثين في العلوم السياسية والإدارية أن يدلوا بدلوهم ويخوضوا فيه.

- **ثانيا: الأسباب موضوعية:**

يعود سبب دراستنا لموضوع التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر بصفة عامة كونها واقع معاش وأكثر واقعية كما أن نقص وغياب الدراسات في هذا الموضوع دفعنا هو الآخر للخوض في البحث عنه كما أن هناك سبب آخر و هو موضوع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي قامت بها الدولة من أجل تحقيق التنمية المحلية والوقوف على ما وصلت إليه تلك الإصلاحات.

الإشكالية:

إن دراسة موضوع أثر الإصلاحات السياسية والاقتصادية على التنمية المحلية في الجزائر في الفترة الممتدة بين سنة (2011-2016) يلزمنا الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات التاريخية التي مرت بها الجزائر وما أنجرّ عليها من أزمات مازال الشعب الجزائري يعاني منها إلى اليوم، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه البيئة الداخلية والخارجية

في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، فتثار لدينا الإشكالية التالية:

ما هو أثر الإصلاحات السياسية والاقتصادية على التنمية المحلية في الجزائر؟

ونطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما المقصود بالتنمية المحلية ؟
- ما المقصود بالإصلاحات السياسية و الاقتصادية؟
- هل كان للإصلاحات السياسية و الاقتصادية اثر على التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة:

-هناك علاقة إرتباطية بين الإصلاحات السياسية والاقتصادية وعملية التنمية المحلية في الجزائر.

- هناك علاقة إرتباطية بين توفر الموارد المالية للدولة الجزائرية وتحقيق التنمية المحلية.
- هناك علاقة إرتباطية بين استقلالية المجتمع المدني وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

مناهج الدراسة:

أ) المناهج: تتطلب الدراسة مجموعة من المناهج نذكر منها:

- أولا: المنهج الوصفي التحليلي:

يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه" محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق لوضع السياسات والإجراءات الخاصة بها "وعادة ما يلجأ الباحث إلى هذا المنهج عند معرفته المسبقة بجوانب وأبعاد الظاهرة لموضوع الدراسة، فمن خلال الدراسات السابقة ينتاب الباحث فضـول في معرفة تفاصـيل أكثر حول الظاهرة و يهدف هـذا المنهج إلى توفير البيانات والحقائق عن مشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالتها وهذا ما يميز هذا المنهج عن المنهج التاريخي وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على استخدام المنهج الوصفي وذلك قصد الوقوف

على طبيعة الأحداث ووصفها وصفا دقيقا يساعدنا على الفـهم والتحليل والتفسير السليم القائم على الوصف الصحيح للظاهرة المدروسة.

- **ثانيا: المنهج التاريخي:**

حيث يعتبر هذا المنهج من أهم المناهج المستخدمة في دراسة وفهم العديد من الظواهر الاجتماعية السياسية عبر الزمن من خلال نقله لأهم أحداثها ووقائعها، حيث يعرف المنهج التاريخي بذلك على أنه" : مجموعة الخطوات العملية التي تساعد المؤرخ على قراءة وبحث ماضي الشعوب والأمم وتسجيل أحداثها التاريخية كما وقعت وترتيبها واستخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوك البشر وصياغة كل ذلك بطريقة يسهل على الأجيال الحاضرة فهمها بما يساعد على فهم الواقع والتنبيه للمستقبل)."

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي نظرًا لما له من أهمية كبرى في نقل الأحداث وتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية والإعلامية التي شهدها النظام السياسي الجزائري، وتحديد أهم

الأسباب والدوافع المحلية والإقليمية والدولية التي مرّ بها الإصلاح السياسي والاقتصادي في الجزائر.

ب) الإقترابات: أما من حيث الإقترابات فقد أستدعى موضوع دراستنا هذه الاعتماد على:

- **أولا: الاقتراب القانوني:**

حيث يستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية بشكل واسع وذلك من خلال تركيزه على تحديد طبيعة العلاقة بين مختلف قوى وفواعل العملية السياسية في الدولة، ومدى إلتزام هذه الأخيرة بالقواعد القانونية من جهة أو من حيث تركيزه على تحديد وضبط العملية السياسية في إحدى جوانبها كتنظيم العملية الانتخابية مثلا. والذي من خلاله يمكننا تحليل أهم القواعد والأحكام القانونية التي جاءت ضمن هذه القوانين التي عبرت عن عملية

الإصلاح السياسي في الجزائر مؤخرا، وذلك من خلال تحليل طبيعة العملية السياسية ومدى خضوعها لهذه الأطر التنظيمية.

الدراسات السابقة:

– جعفري عبد الرزاق، **درس التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية.** دراسة حالة: ولاية برج بوعريريج (1998–2000)، بحيث درس أهم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جاءت في الثمانينيات والتسعينات وانعكاساتها على التنمية المحلية بالجزائر.

وانتهت الدراسة في اقتراحاتها لحل للأزمة الوطنية وجوب توفر مجموعة من الشروط لإنجاح مخططات التنمية المحلية بفعالية، ويستوجب على أي تفكير في التنمية المحلية أن تضطلع به المؤسسات العامة المحلية، مع تجنب الجوانب السلبية التي ظهرت أثناء عملية التنفيذ، كما يجب أن تتوفر الخطة على وصف وتحليل تفصيلي لكل الملابسات المتعلقة بواقع التنفيذ ككل، وكذا ضرورة أن تكون أعمال وبرامج التنمية المحلية في إطار الخطة العامة للتنمية الوطنية ، كما يستلزم ويستوجب في هذه الخطة أن تراعي حجم الإمكانيات المالية للجماعات المحلية، وأيضا مستوى التأطير للموارد البشرية للجماعات المحلية .

– الدكتور جمال زيدان الذي هو الآخر درس موضوع **واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** (1990–2000) بحيث تناول أهم الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت في تلك الفترة و أثرها على التنمية المحلية.

كشفت هذه الدراسة على معوقات التنمية المحلية والتي تمثلت في معوقات مالية، تاريخية، اقتصادية، اجتماعية وأيضا معوقات ثقافية) وكذلك وضحت انعكاسات هذه الإصلاحات الإقتصادية على القرار التنموي المحلي، ليخلص الباحث في النهاية إلى رسم إستراتيجية آفاق تنمية محلية شاملة ومتوازنة ومستديمة.

حدود الدراسة:

- أولا: الحدود المكانية:

في دراستنا سوف نقوم بدراسة واقع الإصلاحات بمضامينها السياسية والاقتصادية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر كون الجزائر مرت بمجموعة مهمة من الإصلاحات عبر تاريخها ومنها ما أثر على التنمية المحلية في البلاد.

- ثانيا: الحدود الزمنية:

سوف نقوم بدراسة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وأثرها على التنمية المحلية في الفترة الممتدة من2011 إلى 2016 حيث ضمت هذه الفترة مجموعة مهمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تاريخ الجزائر في محاولة من طرف السلطة السياسية في الجزائر بالالتحاق بركب الدول الديمقراطية.

تصميم موضوع الدراسة:

تحتوي خطة البحث على فصلين حيث يتضمن كل فصل على مبحثين ، ولقد تناول الفصل الأول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة حيث ضم المبحث الأول الإطار النظري للإصلاحات السياسية والاقتصادية فتم تقديم مفهوم تلك الإصلاحات وأهم أهدافها ومجالاتها بالإضافة إلى مقوماتها، في حين عالج المبحث الثاني الإطار النظري للتنمية المحلية فتم التطرق إلى تعريفها وذكر أهدافها ومجالاتها ومقوماتها ، أما بالنسبة للفصل الثاني فقد ركزت الدراسة على جانب الإصلاحات لنبرز الإصلاحات السياسية والاقتصادية الحاصلة في فترة الدراسة وإبراز انعكاسها على التنمية المحلية، فتناول المبحث الأول أبرز الإصلاحات السياسية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر بينما تناول المبحث الثاني وأبرز الإصلاحات الإقتصادية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر.

- **صعوبات الدراسة:**

لابد من التسليم أنّه لا يكاد يخلو أي بحث في موضوع مهما كان من الصعوبات و من بين ما واجهنا في البحث عن هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- تعدد المصطلحات وتداخلها في موضوع الدراسة.

- نقص المراجع في مكتبة الجامعة حول موضوع التنمية المحلية.

- عدم وجود مراجع تتحدث عن أثر الإصلاحات بشقها السياسي والاقتصادي على التنمية المحلية.

الفصل الأول:

التأصيل المعرفي للإصلاحات السياسية والاقتصادية والتنمية المحلية

تمهيد:

يضّم هذا الفصل الإطار النظري للدراسة حيث قسم الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الأول الإطار النظري للإصلاحات السياسية والاقتصادية حيث تم تحديد مفهوم الإصلاحات بشقيها السياسي والاقتصادي وأهم الأهداف التي تتوجه إليها الإصلاحات، بالإضافة إلى أهم مستوياتها.

أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للتنمية المحلية فتم التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية، أهداف التنمية المحلية، مجالات ومقومات التنمية المحلية.

المبحث الأول:الإطار النظري للإصلاحات السياسية والاقتصادية

إنّ الإصلاح عملية حضارية لابد من تحقيقها من أجل ضمان مواكبة التطورات السياسية والاقتصادية الراهنة ولمحاولة معرفة أثر هذه الإصلاحات لابد أولا من وضعها ضمن إطارها النظري والمفاهيمي في الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي والاقتصادي وأهم أهدافهما

مفهوم الإصلاح من المواضيع التي عرفت اهتماما كبيرا لدى الدارسين والباحثين وكذا إقبالا كبيرا في الدراسة والتحليل مقارنة بغيرها من المواضيع.

فنجد عديد التوجهات إلى محاولة ضبط وتحديد مفهوم الإصلاح السياسي، ليس لصعوبته، وإنما لارتباط المفهوم ومراميه برغبات دعاته، وإسقاطهم دلالاته ومعانيه على محتويات ومضامين مشاريعهم ورؤاهم للتغيير والنهوض بالمجتمع.[1]

وقبل الشروع في إعطاء مفهوم للإصلاح السياسي والاقتصادي لابد أن نتوقف عند المعنى اللغوي للإصلاح **Reforme**.

مفهوم الإصلاح: الصلاح هو ضد الفساد. أصلح الشيء أي أقامه[2]

وقد ورد الإصلاح في القرآن الكريم في عدة مواضع وبصيغ مختلفة، فنجد أنه قوبل بإزالة الفساد تارة و بالسيئة تارة أخرى،[3] في قوله تعالى: ﴿**وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا**﴾**(التوبة:102)**، أي أقروا بها واعترفوا فيما بينهم وبين ربهم ، ولهم أعمال أخر صالحة ، خلطوا هذه بتلك ، فهؤلاء تحت عفو الله وغفرانه.[4] وقولُه تعالى: ﴿**وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا**﴾**(الأعراف:56)**، ينهى تعالى عن الإفساد في الأرض،

---

[1] محمد بريش، **مفهوم الإصلاح أو نحو إصلاح لفهم المصطلح**. القاهرة: شبكة الألوكة، 2006، ص 2.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**. ج 8، دار صادر، الرياض، 2003، ص 266

[3] فايزة عدلي، **الإصلاح في القرآن الكريم**. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص كتاب وسنة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر)، 2012، ص 25.

[4] إسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**. المجلد 4، ط2، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، 1997، ص 206.

فإنه إذا كانت الأمور ماشية على السداد، ثم وقع الإفساد بعد ذلك، كان أضر ما يكون على العباد.[1]

نجد في سورة النساء ذكر لمعنى من معاني الإصلاح، في قوله عز وجل: ﴿ **لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴾ **(النساء: 114)** والمقصود هنا هو إصلاح ذات البين وهو وجه من وجوه الإصلاح الاجتماعي الذي يحرص عليه الدين الإسلامي.[2]

وفي موضع آخر يقول الله عزّ وجل على لسان النبي شعيب عليه السلام:"**قَالَ يَا قَومِ أَرَأيتُم إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَن أُخَالِفَكُم إِلى مَا أَنهَاكُم عَنهُ إِن أُرِيدُ إِلاَّ الإِصلاَحَ مَا استَطَعتُ وَمَا تَوفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيهِ تَوَكَّلتُ وَإِلَيهِ أُنِيبُ**"**(هود:88)** ، والمعنى المقصود هنا يدل على إرادة الإصلاح كمبتغى لما أمر به الله تعالى، وفي ما نهى عنه.[3]

وقد رَبط الله عز وجل في كثيرٍ من الآياتِ بين ذكر التَّوبةِ وذكرِ الإصلاحِ، ففي التَّوبة التَّخلُّص من الذنوبِ والمآثمِ، وفي الإصلاح السُّمُوُّ بالنَّفس إلى حيث الفضائلُ والمكارمُ يقولُ الله تعالى: ﴿**فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللّهَ غَفُور رَّحِيمٌ**﴾ **(المائدة:39)** ، فكلُّ مُصْلِحٍ يبدأ بإصلاح نفسه، لينتهيَ إلى إحداث التَّغييرِ وإصلاحِ النَّاس.[4]

---

[1] إسماعيل بن عمر بن كثير، **مرجع نفسه**. مجلد 3، ص

[2] مسلم بابا عربي، مقال محاولة تأصيل مفهوم الإصلاح، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. عدد 9 ، جوان 2013، ص 234.

[3] **المرجع نفسه**. ص 235

[4] عز الدين رمضاني، **الإصلاح في القرآن (مفهومُه وميادينه ومسالكُه)**. راية الإصلاح، على الرابط: https://www.rayatalislah.com/index.php/al-quran/item/28-2013 تاريخ الاطلاع: 2018/06/06 الساعة: 00:59

عموما يمكن القول أن مفهوم الإصلاح، ورغم كونه مفهوما متداولا ومستقلا في الأدبيات السياسية الحديثة، إلا أنه يتداخل مع عدة مفاهيم والمرتبطة بدول العالم الثالث خاصة العربية منها مثل: التنمية السياسية، أو التحديث أو التغيير، والتي تحمل هي الأخرى عديد التعريفات والدلالات الأمر الذي يجعل مفهوم الإصلاح يكتنفه الكثير من الغموض.

الفرع الأول: الإصلاح السياسي وأهم أهدافه

1-مفهوم الإصلاح السياسي:

لقد أدت الموجة الجديدة من التّحولات الديمقراطية في النّظم السّياسية التّي مسّت العالم في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين إلى جانب انهيار الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا ودول شرق أوروبا، خاصة في ظل حركة الانتقال من نظم سياسية تسلطية إلى نظم سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسية للديمقراطية الليبرالية، إلى بروز مصطلح الإصلاح السياسي، حيث أخذت الأدبيات العلمية خاصة الغربية تنمو بالتدريج نحوه، وتقدمه على التنمية السياسية.

وهناك عدة تعريفات للإصلاح السياسي نعرّج على بعضها كالآتي:

1-لقد ورد تعريف الإصلاح السياسي في قاموس أوكس فورد بأنّه: **"القيام بتغييرات و تعديلات في شيء ما و خاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة"**[1]

2- وورد تعريف آخر في قاموس ويبستر للمصطلحات السياسية سنة 1988 بأنّه: "**تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد**[2]"

3-تعرفه الموسوعة السياسة بأنّه: " تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، دون المساس بها، والإصلاح – خلافا للثورة – ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام.[3]

---

[1] **Oxforddictionarie** ،تاريخ الاطلاع 201/05/15على .20:20 الموقع الالكتروني
./https://en.oxforddictionaries.com

[2] merriam-webster،تاريخ الاطلاع 2018/05/15 الموقع الاكتروني https://www.merriam-webster.com/dictionary/reform

[3] مسلم بابا عربي، **مرجع نفسه**. ص237.

4- عرّفه هينغتون بأنّه: تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعقلنة الحياة العامة وعقلنه البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة، واعتماد مقاييس الكفاءة.[1]

5- وعرّف الإصلاح السياسي بأنّه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعالقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم بالوسائل المتاحة[2]."

6- وعرّف أيضا: بأنه تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا. بمعنى آخر أن يكون الإصلاح السياسي من الداخل يشمل كافة مناحي البنية السياسية والتشريعية ويركز فيه على المضمون وليس الشكل.[3]

إذن من التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص الآتي:

-وجود الإصلاح السياسي مرتبط بوجود فساد سياسي.

-الإصلاح السياسي هو تغيير وضع سيئ إلى وضع أحسن منه.

-الإصلاح السياسي يسعى لإزالة مظاهر التسلط الاستبداد، التعسف، الظلم والتخلف.

-الإصلاح السياسي يتسم بالعمومية، الشمولية والاستمرارية، فهو ليس جزئيا، ولا استثنائيا ولا طارئا أو مؤقتا.[4]

أهداف الإصلاح السياسي:

تختلف أهداف الإصلاح السياسي باختلاف النظام سياسي للبلد فالإصلاح السياسي كغيره من الممارسات السياسية تتوقف مخرجاته على غايات وأهداف القوى التي تباشره أو تشرف على تجسيده، ثم على قدرة تلك القوى على فرض منطقها الإصلاحي إلى نهايته.

---

[1] مسلم بابا عربي، **مرجع نفسه**. ص237.

[2] مناني توفيق، **مكافحة الفساد الإداري في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الجزائر (1999-2015)**. (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص :نظم سياسية مقارنة وحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2016/2015، ص 28.

[3] **المرجع نفسه** .

[4] صونيا العيدي، **مرجع نفسه**. ص 38

1-المشاركة السياسية: إن عدم تكيف الأنظمة العربية مع التطور الاجتماعي لمطالب شعوبها، قادها إلى ما يوصف بالانغلاق وانفصال عن المجتمع وتحوّل النخب الحاكمة إلى أوليجارشيات معزولة كسمة من سمات الدول التسلطية بنتيجة أنّ الحياة السياسة هناك انتهت إلى أفق مسدود. مما جعلها بحاجة إلى صحوة ونظام سياسي يستجيب لشروط العصر والتحول ويتناسب والديناميكية الاجتماعية المتدفقة والوعي، ولن يتحقق ذلك إلا بالمشاركة السياسية العامة وفتح الباب أمام مسار طويل المدى من الإجراءات يبدأ بمشاركة ابتدائية في صورة مشاركة في إبداء الرأي وينتهي بإقرار مبدأ التداول الديمقراطي على السلطة.[1]

2- إعادة تنظيم المجال السياسي للنظم: وذلك بإعادة تنظيم حقل سياسي على مقتضى قواعده الحديثة بما ينهي ظاهرة العنف السياسي ويسمح للسياسة بأن تأخذ معناها الحقيقي بوصفها فعالية اجتماعية سلمية ومنافسة شريفة ونظيفة لكسب الرأي العام وللوصول إلى السلطة.

3- تجديد مصادر الشرعية: والتي مازالت في معظم الدول العربية مصادر تقليدية تستند إلى العصبية في الحكم و لم تتغير بمرور الزمن حيث تسيطر العصبية و القبلية على طبيعة و نوع النظام الحاكم.[2]

بالإضافة إلى تلك الأهداف نوجز مجموعة من الأهداف الأخرى للإصلاح السياسي فيما يلي:

- الفصل بين السلطات وخاصة التنفيذية والتشريعية فصلا واضحا وصريحا.
- تجديد أشكال الحكم بما يضمن التداول على السلطة بالطرق السلمية والدورية.

[1] شعبان العيد، **الإصلاح السياسي في الجزائر (2008-2013)**. (مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص : علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2013-2014، ص 30.

[2] **المرجع نفسه.**

- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والضغوطات الحكومية لأن الإعلام يعتبر من دعائم النظام الديمقراطي.
- إطلاق حرية الأشخاص في مجال تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات مهما كان طابعها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.[1]

الفرع الثاني: الإصلاح الاقتصادي وأهم أهدافه

1- مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

عند تعرض اقتصاد أي بلد لمجموعة من الأزمات ينجم عنها العديد من الاختلالات الخارجية والداخلية مما يجعل الدولة بحاجة ماسة إلى إجراء تغييرات حاسمة في سياساتها الاقتصادية من أجل تصحيح المسار الإقتصادي، لقد استخدمت كلمة الإصلاح الاقتصادي في بداية الثمانينيات في القرن الماضي كبديل عن مصطلح التنمية وكان أول من استعملهما كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[2]

مع زيادة مستوى البحث العلمي ومراكز البحوث سرعان ما انتشر مصطلح الإصلاح الاقتصادي في وسائل الإعلام وفي الملتقيات وفي الندوات.

لقد تعددت تعاريف الإصلاح الاقتصادي بسبب تعدد الاتجاهات والمنطلقات ويمكن تعريف الاصطلاح الاقتصادي كما يلي:

إن الاصطلاح الاقتصادي هو عبارة عن تعديل مفردات نسق اقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه فهو مجموعة الإجراءات التي تتخذ من طرف السلطات الاقتصادية بهدف

---

[1] سهام بنت محمد حلوة، **الإصلاح السياسي بين المفهوم و التطبيق**.10اكتوبر 2013، على الرابط:
http://www.sarahanews.net/archive/ تاريخ الاطلاع 10مارس 2018، الساعة: 04:57

[2] راضية اسمهان خزاز ، **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة الجزائر–2012)2001**.)(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير. جامعة سطيف1) ، 2012، ص3

التخفيف أو إزالة التشوهات في الأداء الإقتصادي، وهو أيضا مجموعة من السياسات أو الإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة.[1]

إن المقصود بالإصلاح الإقتصادي هو تنفيذ برنامج شامل يهدف إلى تحقيق المزيد من الاعتماد على تحرير السياسات الاقتصادية والإدارية والتنظيمية، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق إدخال العديد من الإصلاحات على الهيكل الاقتصادي.[2]

ويقصد كذلك بالإصلاح الاقتصادي مجمل الإجراءات الهادفة إلى الانتقال من وضع غير مرغوب فيه إلى حال أفضل يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير، بغرض تحسين مستوى عيش السكان فهو عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد من أجل تحقيق النمو بصورة مستمرة [3]

من خلال التعريفات نلاحظ أنّ عملية الإصلاح الاقتصادي تختلف من بلد لآخر وذلك لإختلاف نوعية النظام التي تقوم عليه الدولة.

2- أهداف الإصلاح الاقتصادي:

للإصلاح الاقتصادي مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

-زيادة الإنتاج مما يحقق مزيد من الدخل لدولة عن طريق وضع الحوافز وتطوير لنظام العمل الإقتصادي.

-تقليص حجم التدخل والوصاية على الوحدات الاقتصادية حيث يقتصر دورها على الرقابة بما يتوفر لها من الخبرات الكافية لأداء هذا الدور.

---

[1] راضية إسمهان خزاز،**مرجع نفسه** . ص4.

[2] عبد المجيد راشد، **المفاهيم الخادعة والإصلاح الاقتصادي نموذجا**. ،الحوار المتمدن،العدد1735،تاريخ النشر 2016/11/15، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80901تاريخ الاطلاع 2018/03/10. الساعة: 14:30

[3] حمزة سيلام وفاتح ولد بزيو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي دراسة حالة الجزائر200/2014**. (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013، ص33.

-تعبئة المزيد من الموارد لإنشاء مشروعات جديدة حتى لا تبقى الأموال عاطلة في الوقت الذي يمكن فيه استخدامها في خلق المزيد من فرص العمل.

-توفير الظروف المناسبة التي تدفع الوحدات الاقتصادية لأن تعطي إنتاجا متزايدا من حيث الكمية والجودة.

-تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي.[1]

المطلب الثاني: مستويات الإصلاح السياسي والاقتصادي

الفرع الأول: مستويات الإصلاح السياسي

حيث نجد ثلاثة مستويات للإصلاح السياسي وهي كما يلي:

المستوى الأول: حيث ينظر هذا المستوى للصلاح السياسي كإستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية الإصلاحية على منهج بناء القوة من الأسفل بصورة تدريجية تراكمية سليمة.

المستوى الثاني: حيث يعتبر هذا المستوى عملية الإصلاح كعملية لتطوير المجتمع بصورة مستمرة عن طريق تحسين أداء الأنظمة و المؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية

المستوى الثالث: يهتم هذا المستوى بالأبعاد الأخلاقية و النفسية و المعرفية والسلوكية، وكلما ما له علاقة بتقييم النفس و بناء القدرة الفردية على الحكم و التمييز بين ما هو جميل وما هو سيئ، وتعزيز الثقة في النفس والقدرة على نقدها.[2]

---

[1] عبد المجيد راشد، **المرجع نفسه**.

[2] يحياوي حنان، **التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاح السياسي في الجزائر 2011-2016**. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، 2017/2016، ص 20

الفرع الثاني: مستويات الإصلاح الاقتصادي

للإصلاح الاقتصادي مستويين، المستوى الأول يدرس الإصلاح الاقتصادي بمفهومه الواسع الذي ينطلق من الاقتصاد السياسي، والمستوى الثاني الذي ينحصر فيه الإصلاح الاقتصادي في معناه الضيق المتعلق بالسياسة الاقتصادية وسوف نتطرق إليهما فيما يلي:

المستوى الأول: وهو المستوى الذي يقوم على أساس التغيير الجذري والشامل الذي يستهدف تغيير أسس النظام الإقتصادي القائم بأكمله واستبداله بنظام آخر، فهذا المستوى قائم على الانتقال وليس فقط عن مجرد إصلاح محدود في الهياكل الاقتصادية.

المستوى الثاني: وهو المستوى الضيق للإصلاح الاقتصادي والمقصود منه إجراء بعض التعديلات في آلية سير النظام الاقتصادي القائم دون المساس بالمبادئ والأسس التي يقوم عليها، يتم اللجوء إلى هذه التعديلات في حالة وجود أزمات التي تواجه النظام الاقتصادي من فترة لأخرى.[1]

مما سبق يتضح ان لعملية الاصلاح الاقتصادي مستويين احدهما يتناول الاصلاح الاقتصادي بمفهوم واسع حيث يقوم هذا المستوى على التغيير الجذري لمجموعة الاسس التي يقوم عليها الاقتصاد،اما المستوى الثاني فهو يستهدف الاصلاح الاقتصادي من جانبه الضيق الذي يقوم على اجراء الاصلاحات و التعديلات دون المساس بالمبادئ و القيم التي يقوم عليها النظام الاقتصادي.

[1] راضية اسمهان خزاز، **المرجع السابق**،ص5.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية

قبل معالجة التنمية المحلية سيتم التطرق أولا إلى تعريف التنمية بشكل عام، حيث هناك مفاهيم عديدة ومختلفة للتنمية يعود اختلافها وتعددها إلى الأساس والمنهج العلمي الذي يشير إليه الباحثون في عملية تحديده.

المطلب الأول: مفهوم التّنمية المحلية وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم التّنمية المحلية

أولا: تعريف التّنمية:

لغة: التّنمية مصدر للفعل (نمى) الذي يحمل في جذره معنى الزيادة والنماء والكثرة، والوفرة، والمضاعفة.[1] ويقال نمى نميا ونميا ونماء أي زاد وكثر، وكل ارتفاع انتماء.[2] في اللغة الإنجليزية، يأتي المصطلح **(Development)**، من الفعل**(To developed)**، والذي يرمز إلى التغيير الجذري في النظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاء.[3]

اصطلاحا: يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال –في الستينيات من هذا القرن–في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

---

[1] سهام سنوسي، **التنمية اللغوية في القطاع السياحي دراسة ميدانية على عينة من الوكالات السياحية بولاية بسكرة**. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية، تخصص: لسانيات وسياحة، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر ، بسكرة)، 2015/2014، ص 26

[2] ابن منظور، **مرجع سابق**. ج 14، ص 364

[3] عبد الحق حملاوي، **الآليات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد**. الجزائر 2007.1999.(مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ،2013)،ص11

وقد برز مفهوم التنمية **Development** بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي **Materiel Progress**، أو التقدم الاقتصادي **Economic Progress**. وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث **Modernization**، أو التصنيع **Industrialization**.[1]

وفي التمييز بين "**النّمو والتنمية**" رغم أن المصطلحان مترابطان، ويستخدمان جنباً إلى جنب، إلا أنهما يختلفان كون النّمو يذهب لوصف التقدم التلقائي للمجتمع دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك، أما التنمية فهي التقدم المعتمد على البرامج والخطط، ومن المسلم به عموما أن التّنمية ليست مرادفة لمجرد النمو، ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساسا برفاهية الإنسان، ومن هذه الاعتبارات ما هو ثقافي وما هو روحي وما هو مادي.[2]

عموما يمكن القول أنه يوجد اتجاهين اثنين لتحديد مفهوم التنمية:

اتجاه أول: يصف التنمية بالعملية على اعتبار أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في جميع الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها ، وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة

[1] أحمد جميل حمودي، **عرض كتاب التنمية حرية (لامارتياسن) رؤية شاملة للتنمية**. الحوار المتمدن، العدد 2322، 2008/6/24، على الرابط: http// www. Alhewar. Orq/ debat/ show تاريخ الاطلاع 2018/01/02 الساعة 01:35

[2] كبداني سيدي أحمد ، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية وقياسية**. (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان)، 2013، ص 22

الاتجاه الثاني: يعتبر أن التنمية حالة ويستند في ذلك إلى اعتبار مفاده أن التنمية أو خطط التنمية ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تُحقق طموحات المجتمع، وربما يعكس هذا مفهوم " الإرادة" بالنسبة للمجتمع.[1]

رغم أن معظم الباحثين في شأن التنمية يعكفون على دراستها كعملية وليس كأداة، وهي تحقيق تغيير إيجابي يهدف إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

ثانيا: التنمية المحلية والخلفية التاريخية للمصطلح

إنّ التغيرات الكثيرة التي اجتاحت العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت السبب في بروز قضية التنمية عبر مختلف أوساط العالم، وتمثل ذلك في حركات الإستقلال الوطني من جهة وتزايد حركة المد الإشتراكي من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق ظهرت قضايا

التخطيط الوطني والتنمية الإقتصادية والاجتماعية في بعديها الوطني والمحلي، وتنمية المجتمع الريفي.[2]

ولإستيعاب عملية التنمية لا بد من الإطلاع على مراحل تطورها عبر التاريخ، حيث تعتبر سنة 1944 السنة التي بدأت فيها بوادر ظهور مفهوم التنمية، وذلك عبر تقرير اللجنة الاستشارية في بريطانيا حيث الفكرة تقوم على أنّ الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن يبدأ من الاهتمام من أنساق المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تقديم خدمات تساعد على تنمية قدراتهم ومهاراتهم الذاتية.[3]

نزار مؤيد جزان، **محاضرات في التنمية السياسية**.2 2014/06/5، ص2، على الرابط:
www.ina.edu.sy/tbl_images/FileLectures ، تاريخ الاطلاع: 2018/06/05 على الساعة: 02:58

[2] المبروك محمد أبو القاسم أبو سبيحة، **دراسة نقدية لاستراتيجيات التنمية في المجتمعات المحلية**. مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، ع1، 2013، ص103.

[3] زهرة عتو، **ماهية التنمية المحلية**، مقال منشور بتاريخ **15 جانفي 2015**، **على الرابط**:
http://attzah.blogspot.com/2015/01/blog-post_31.html بتاريخ: 2018/06/06، الساعة: 09:18

ولقد نوّه في مؤتمر "**كامبردج**"في عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي وذلك من خلال تكريس وتفعيل المشاركة الشعبية لأبناء هذا المجتمع،[1] حيث أن في سنة 1954 كانت في مثابة قفزة ذات أهمية بالغة في تحديد مدلول التنمية وكان ذلك في مؤتمر "**أشربيدج**" ليظهر مصطلح جديد وهو التنمية المحلية حيث كان يعتمد آنذاك على المجال الإقتصادي.[2]

تعدّ التنمية القومية الوطنية من أهم القضايا المطروحة في ذلك الوقت وذلك لسعيها باللحاق بالدول المتقدمة في المجال العلمي الميداني، ومحاولة تطوير تصورات مجال التنمية والتخطيط لمواجهة التصورات الماركسية من الناحية العلمية والأكاديمية، حيث كان يقتصر مفهوم التنمية في الخمسينيات والستينيات من ذلك القرن لدى طبقات المجتمع من رجال الأعمال والتكنوقراط والمسؤولين الحكوميين، بأنّ التنمية تعني الزيادة في الدخل لكل فرد أو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي وكمية الخدمات والبضائع المنتجة، ومع تنامي الفكر في السبعينيات في وسط الشعوب الصناعية والنامية، وما حدث من تغيرات غير مرغوبة، اتسع مفهوم التنمية ليشمل ميادين مختلفة ، ثقافية واجتماعية وسياسية.[3]

ونظراً للأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع التنمية المحلية والتي جعلتها محل اهتمام جميع الدول المتقدمة منها والنامية على وجه الخصوص، وذلك لما تعايشه هذه الأخيرة من الناحية الإقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: مفهوم مصطلح المحلية Local:

المحلية تعني المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، هذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص14.

[2] رفيق بن مرسلي، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق– دراسة حالة الجزائر–2001–2011**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2011، ص 14.

[3] جون سايتر، **السياسات التنموية مقدمة حول القضايا العالمية والمسائل العالمية**. ترجمة سمير حمارنة، الأردن: دار عمان للنشر والتوزيع، ط1، 1990، ص10.

التقسيم الإداري، كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات والذي يمكن أن لا يعطي اهتماما كبيرا للخصوصيات الجغرافية (البشرية، الطبيعية)، ويمكن أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية لساكنيه كالقبيلة والعشيرة.[1]

ويرى " **كسافيرغريف** ": "أنها تلك الفضاءات ذات الهندسة المتغيرة" ويبين لنا بأن تلك الفضاءات قد تتناسب وقد لا تتناسب مع هذه الكيانات العمومية الموجودة، أي أن هذه المجالات قد تختلف باختلاف قاطنيها وساكنيها.

ويقول " **ايزابيل بايارت** ": "هناك فضاءات مختلفة ويجب أن نميز في فضاء هندسي ما فضاءاته المختلفة"، والمقصود بالفضاء هنا هو الفضاء الأنطولوجي والصلة بهذا الفضاء وبما يندرج ضمنه من الممارسات والسياسات والثقافات وعلاقات القوة...الخ.

كما يرتبط مفهوم المحلية بمفهوم الإقليم حيث اعتبر " **شفق بيير تايسرينغ**"، أستاذ بجامعة باري زورد"، "**أن الإقليم يجب فهمه على أنه أساس نظام اجتماعي**"، ومن هذه المقاربة التي تجعل من الإحساس بالانتماء إلى عالم مشترك ومن تقاسم التمثيليات الجماعية من قبل الأفراد المنتمين له والأشخاص الساكنين فيه هي العناصر المميزة للإقليم.[2]

ويقصد بالمستوى المحلي مجتمع داخل دولة ما، وهذا المستوى مرن جدا فقد يشمل قرية أو مجموعة من القرى أو مجموعة من المدن أو منطقة...الخ، ما يعني أنه مجال حيوي مرن متنوع ولكل خصوصياته.[3]

[1] كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**. القاهرة: دار المعارف، 1993، ص23

[2] **دون كاتب، التنمية المحلية. على الرابط**: www.almahaja.com. تاريخ الإطلاع: 2018/04/21 على الساعة: 02:00

[3] العزة بنت محمد محمود، **تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية تشخيص تعاونية "الجعيرينية للزرابي"**. (رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة المولى إسماعيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس) ، 2005، ص41.

رابعاً: تعريف التنمية المحلية

نلاحظ ان مفهوم "**التنمية المحلية** " لها معاني كثيرة، وأوصاف عدّة على شاكلة التنمية المكانية ـ تطوير القاعدة ـ تطوير ذاتي، ويوحي هذا من خلال هذه التعابير الأولية إلى ارتباط المصطلح بالإقليمية المحددة لقدرة التمويل المحلي، وفي خضم الزخم الحاصل على المستوى الفكر التنموي الذي شهده العالم ظهر مصطلح التنمية المحلية، فالتنمية المحلية تشكل ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية، وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، وبذلك كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها نذكر منها:

فقد عرفها الأستاذ **أثر ديرهان (Arthur Durhan):** على أنها نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تنسيق النشاط والتعاون والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصطحب ذلك مساعدات فنية من مؤسسات حكومية .

إذًا فالهدف الرئيسي للتنمية المحلية هو تحقيق تكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية...الخ من اجل تحقيق تقدم في مختلف هذه القطاعات على سواء، فمعظم المشاكل على المستوى المحلي ترتبط بعضها ببعض ولا يمكن تصورها متفردة.[1]

[1] مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية واستراتيجياتها** .الإسكندرية:منشئة المعارف،1987،ص79.

وهناك تعريف آخر للتنمية المحلية يشير إلى أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية،تعبر عن اتجاهات الوحدة المحلية،وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع وحدات الدولة. وفي طرح مشابه عرفت التنمية المحلية سواء بمفهومها القديم أو الجديد بأنها جزء من عملية أكثر شمولا من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وهي بهذا المعنى عملية جذرية بطبيعتها راديكالية بتعبير آخر،وذلك في كونها أداة تحطيم وبناء القديم الذي ينقض فهو اقرب إلى المفهوم المتداول في الفكر التنموي المبكر لما يسمى بـ" **الدائرة المفرغة للتخلف الاقتصادي**"، وأما البناء الجديد الذي يقام فهو بناء الاقتصاد الجديد قابل لنمو الذاتي، وبناء مجتمع جديد قادر على التطور الارتقائي المستمر[1]، كما تعرف على أنها "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع بناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك".

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنّها: "**العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في الحياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن**". وفي طرح مشابه عرفت على أنها: "**عملية تقوم بشكل قاعدي بمعنى من الأسفل، بحيث تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي،وتبنى التنمية المحلية على المشاركة لمختلف الموارد المحلية، وكل ذلك بغية الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج،**

[1] وليد صديق وآخرون،**آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون**. دار الندونية للنشر والتوزيع،2015، ص112.

وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات أو الإمكانيات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغير، وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي".[1]

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابه **(تنمية المجتمع في الدول النامية):** بأن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات، في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي.وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها، بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية، والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[2]

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

يكمن الهدف الرئيسي لتنمية المحلية في جانبين أساسيين هما:

الجانب الأول: تهدف التنمية المحلية إلى رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية وذلك بتنشيط وتنويع مواد وطاقات المجال الجغرافي مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة، يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة وتطور البيئة

[1] طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض**.(مذكرة ماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية جامعة سعيدة)،2016، ص41.

[2] جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع** .الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص17.

الحياتية اليومية وتحسين مستوى الخدمات وفك العزلة في المناطق النائية ودمجها في الاقتصاد[1].

الجانب الثاني: يتمثل في تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وتحديث بنيات الري وتأهيل الكوادر وبناء قدرات وزيادة الإنتاجية بإدخال الآلات للإرشاد الزراعي، حيث يحول تلك المجتمعات القروية المنعزلة إلى مجتمعات زراعية حديثة بالإضافة إلى عدة أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي تمثل إقليم الدولة عموما، ويتضمن ذلك كافة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتطبيقية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها.

2- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرة الفردية والجماعية من مختلف المناطق والمجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية، إن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية بشكل دافعا لتعاون والتنسيق بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا.

3-التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدول، حيث أن الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عليا من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها بالإضافة إلى الاستفادة الملائمة من ثمار الجهود التنموية وانعكاساتها الإيجابية على مختلف الأطراف المحلية والقومية.

4-شمول مختلف مناطق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

[1] محمد تاوز، **دراسة قياسية حول مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية لفترة 1982-2012دراسة حالة الجزائر**.(مذكرة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة) ،2015، ص7

5-تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبين المركزية من جهة أخرى حيث أنّ الهيئات والأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن ان تشترك في الكثير المشاريع المناسبة للظروف المحلية، ويمكن أن يتم مثل هذا التعاون المحلي في إطار التنسيق والتعاون والدعم المركزي.

6-المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانية الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.

7- جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية.[1]

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية وأهم مقوماتها

الفرع الأول: مجالات التنمية المحلية

تبقى مجالات التنمية المحلية متعددة وكثيرة، ولا يمكن حصرها، وعليه سنركز على المجالات التي لها صلة بموضوع بحثنا هذا.

التـــــنمية البشرية: تعرف تنمية الموارد البشرية بأنها:"عملية نمو رأس المال البشري، وذلك من خلال التعليم والتدريب والتأهيل، وتهدف للوفاء بحاجيات الأفراد، وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته بالاعتماد على تنمية مجتمعية، وتهدف التنمية البشرية إلى بناء نظام اجتماعي عادل والى رفع القدرات البشرية".[2]

[1] محمد تاوز، **نفس المرجع** ص 8.

[2] سالم محمد خميس الخضوري، **التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر**.القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص104.

التنميـــة السياسية: ترمي إلى تحقيق ونشر الوعي السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة، مما يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي، ويلعب المواطن من خلال مشاركته دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية، وتعرف على أنها عملية متعددة الأبعاد والزوايا، تهدف إلى تطوير أو استحداث نظام عصري يتفق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

كما أنها تستهدف فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع،وزيادة معدلات مشاركة[2] الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على تطبيق قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة بشكل عادل،فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة.[1]

التـــــنمية الإداريـة: تعرف التنمية الإدارية على أنها عملية تغيير مخطط تستخدم فيه طرق عملية تمكن الجهاز الإداري تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية، وإتباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية، وتدعيمها بالمهارات البشرية إلى تحديث القوانين والتشريعات المعمول بها وتطوير وتنمية المعلومات واتجاهات سلوك أفراد المنظمة،وتحسين بيئة العمل الإداري من اجل تحقيق الأهداف المسطرة بأقصى درجة من الكفاءة والفعالية.[2]

التنميـة الاقتصـادية: تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي إلى حالة التقدم،وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية التي تعنى بالتخطيط الاقتصادي والذي يسعى بدوره إلى تحقيق الزيادة في الإنتاج،وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية

[1] السيد الزيات، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار المعارف، ط1، 1984، ص150.

[2] بومدين طاشمة، **إستراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**. (أطروحة االدكتورا تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2007، ص275.

للمجموعة المحلية سواء كان من الجانب الصناعي أو الزراعي وغيرها وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية.[1]

الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية

عرّف مفهوم التنمية المحلية عدة قفزات تسعى إلى إحداث تغيرات جذرية وتحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم، ولم تكن التنمية المحلية بمنأى عنها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام معظم الدول من أجل تحقيق تنمية شاملة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وعليه فإن تحقيق تنمية محلية حقيقية رهين باعتماد وبتفعيل العناصر التالية:

1- **اللامركزية الإدارية:** إنّ الغاية من تطبيق أسلوب اللامركزية الإدارية هو إعطاء الوحدات المحلية نوع من الاستقلالية والمرونة الكافية في تجسيد البرامج والنشاطات حسب خصوصية كل منطقة، والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية وفقا لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية، ويكون تفعيل اللامركزية بإتباع أسلوب لامركزية القرار والعمل على تدعيم التمويل الذاتي لوحدات الإدارة المحلية، وكذا إيجاد منظومة قانونية تعمل على تحقيق التنمية المحلية من خلال إعطاء صلاحيات أوسع لرؤساء المجالس الشعبية مما يمكن تقريب السلطة من المواطن ورفع الكفاءة.

2- **تكريس المشاركة**: و يتجلى ذلك في دعم الجهود المبذولة من قبل الأفراد أنفسهم من أجل النهوض بالتنمية وتحسين مستوى معيشتهم، وذلك بإيجاد آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية مع المجالس الشعبية وتشجيع المبادرات للإسهام في التكاليف الاستثمارية وفق الاحتياجات الجماهيرية والعمل على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني

[1] أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص14.

من أجل إدارة وتشغيل وصيانة مشروعات الخدمات العامة تحت إشراف الجهات الرسمية مع تكثيف سياسة الاتصال مع المواطن وإشراكهم في صنع القرار المحلي.[1]

3- **تعزيز دور المجتمع المدني**: و ذلك من خلال تيسير الإجراءات الإدارية وتبسيطها من اجل تحقيق الشفافية والمصداقية وتوفير الخدمات للمواطن، إضافة إلى تشجيع مبادرات الوحدات المحلية في تبني نماذج تنموية كمحو الأمية وتنظيم الأسرة ...، مع البحث في إمكانية إصدار في تقارير التنمية البشرية للوحدات المحلية في إطار منظومة تنموية شاملة تترجم إلى خطة إنمائية متكاملة تدعيما لنظام اللامركزية المحلية.

4- **مسؤولية السلطة المحلية:** تتمثل هذه المسؤولية في إعطاء الدعم الكافي لمنظمات المجتمع المدني مع العمل على تشجيع المبادرات الفردية وتفعيل المشاركة الحقيقية وتوفير الخدمات المتعلقة بالتنمية المحلية.[2]

[1] مصطفى الجندي، **مرجع سابق**. ص 79.

[2] دوار محمد، **آفاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة دراسة حالة**. (مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة والتنمية)، جامعة الجزائر، 2015، ص ص34 36.

خلاصة الفصل الأول

تمت دراسة الإطار النظري للإصلاحات السياسية والاقتصادية بتقديم مفهوم الإصلاح بشقه السياسي والاقتصادي وأبرز أهم أهدافهما، فالأول تقوم به الدول من اجل إحداث تغيير على الساحة السياسية وإعطاء مجال اكبر لحرية التعبير والمشاركة في صنع السياسات العامة والمحلية، أما الثاني فيعمل على إجراء التغيير على الصعيد الاقتصادي من محاربة الركود وغيرها من الأهداف المذكورة كل حسب المستويات التي يكون عليها.

كما تطرقنا في هذا الفصل الأول للمفهوم النظري للتنمية المحلية حيث كان لزاما علينا التطرق إلى مفهوم عملية التنمية بصفة عامة أولا ثم التعريف بمصطلح المحلية وللتنمية المحلية مجموعة من الأهداف من أهمها، توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى وتحقيق التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدول،بالإضافة إلى أهم مقومات ومجالات التنمية المحلية.

الفصل الثاني:

الإصلاحات المتبعة وانعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد:

لقد ضم الفصل الثاني في المبحث الأول الإصلاحات السياسية و انعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر حيث تمت دراسة ابرز الدوافع الداخلية و الخارجية للإصلاح السياسي في الجزائر في المطلب الأول أما المطلب الثاني فقد ضم الإطار التاريخي للاصطلاح السياسي في الجزائر بالإضافة إلى مضامين الإصلاحات السياسية في فترة الدراسة.

أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى أهم الدوافع الداخلية و الخارجية للإصلاح الاقتصادي في المطلب الأول،أما المطلب الثاني فقد احتوى على الإطار التاريخي للإصلاح الاقتصادي في الجزائر و مضامين الإصلاحات الاقتصادية في فترة الدراسة.

بالنسبة للمبحث الثالث فقد ضم عملية تقويم للإصلاحات السياسية و الاقتصادية بصفة عامة في المطلب الأول و ابرز تحديات الإصلاح السياسي و الاقتصادي في الجزائر في المطلب الثاني.

المبحث الأول: الإصلاحات السياسية وانعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر

للإصلاحات السياسية في الجزائر مجموعة من الانعكاسات على التنمية المحلية حيث جاءت تلك الإصلاحات بعد مجموعة من الأسباب التي جعلت من الإصلاح ضرورة ملحة.

المطلب الأول: دوافع الإصلاح السياسي في الجزائر

الفرع الأول: الدوافع الداخلية

إن عملية الإصلاح السياسي في الجزائر جاءت بعد توفر مجموعة من الأسباب الداخلية التي شكلت مع بعضها البعض دفعة للقيام بعملية الإصلاح فعملية الإصلاح جاءت بعد تراكم مجموعة من المسببات الداخلية داخل الدولة،جعلت من الإصلاح ضرورة ملحة من اجل اللحاق بركب الدول المتقدمة والديمقراطية وفيما يلي أهم الداخلية للإصلاح السياسي في الجزائر:

1-ارتفاع نسبة الوعي لدى المجتمع المدني حتى ولو كان ارتفاع ضئيل مما جعله يطالب وينادي بضرورة الإصلاح والتغيير،حيث أن للمجتمع المدني دور كبير في عملية الإصلاح السياسي وبالرغم من كون المجتمع المدني الجزائري مجتمع فتي إلا انه ساهم ولو بدور قليل في عملية الدفع بالإصلاحات حيث ساهم في رفع المطالب الشعبية للسلطة وحثها على عملية الإصلاح .[1]

[1] بدون كاتب، **التحرك نحو الليبرالية السياسية في الجزائر**،www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_21.pdf. تاريخ الاطلاع: 2018/04/12 الساعة : 18:00

2-إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الاعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام، وهذا الإخفاء يعتبر عاملا سلبيا في وجه برامج وخطط واستراتيجيات محاربة الفساد حيث نجد أن النظام متكتم و مغلق على نفسه و دائم التبرير لإخفاقاته مما اثر على صورة النظام أمام المواطنين.[1]

3-ظهور المعارضة السياسية كفاعل رئيسي نتيجة لعدم قدرة المؤسسات السياسية من استيعاب كل القوى الراغبة في المشاركة، فالمعارضة السياسية دفعت المواطنين في الانخراط في الحياة السياسية مما جعلهم يدركون مسئولياتهم و حقوقهم عن طريق ضمهم للأحزاب السياسية .[2]

4- انتشار الوعي الديمقراطي في معظم دول العالم حيث أصبحت الديمقراطية الخيار الأمثل للشعوب، إن انتشار الوعي الديمقراطي حول العالم ساهم في الدفع بالرغبة بالإصلاح في جميع الدول النامية ومن بينها الجزائر.[3]

5-استفحال ظاهرة الفساد بكل أنواعه، وعجز الجهاز الحكومي البيروقراطي في التسيير في ظل ضعف مراقبة عمل السلطة،إن استفحال ظاهرة الفساد ساهمت في دفع الجزائر بالمضي قدما لإجراء إصلاح سياسي من اجل الحد من مظاهر الفساد داخل الدولة وكان هذا عن طريق سن مجموعة من القوانين و السياسات التي من شانها الحد من الفساد في جميع الميادين بالإضافة إلى إنشاء مجموعة من الهيئات الرقابية للحد من ظاهرة الفساد[4].

مما سبق يتضح أن الدوافع الداخلية متعددة و متنوعة، يتداخل فيها العامل السياسي كظهور المعارضة السياسية، وبروز دور المجتمع المدني، وتطور المعارضة وزيادة الوعي

---

[1] طاشمة بومدين، **المرجع السابق**. ص255.

[2] كدروسي مختار و عرابي علي،**نفس المرجع السابق**، ص53.

[3] هشام سلمان حمد الخلايلة ، " **اثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية** " .مذكرة تخرج استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير ،جامعة الشرق الأوسط – الأردن ،كلية الآداب و العلوم،2012 ،ص39.

[4] بومدين طاشمة، التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي .**مجلة دفاتر السياسة و القانون**،العدد السابع جوان 2012،ص14.

عند الشعوب جعلت من عملية الإصلاح ليست ضرورة بل مطلب جماهيري، لكن في حالة الجزائر الأمر دائما يبقى مرهون بوجود رغبة سياسية للإصلاح.

الفرع الثاني: الدوافع الخارجية

إن الإصلاح السياسي يمكن أن يحدث نتيجة رغبة سياسية من طرف النظام السياسي رغبة منه في التجديد و دعم شرعيته بمجموعة إصلاحات سياسية من شانها أن تحافظ على الاستقرار العام داخل الدولة،أما عن الإصلاحات التي اقرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه ،فإنها و حسب المختصين لا تأتي من إرادة سياسية واضحة، وإنما جاءت نتيجة لضغط من جهتين: ضغط داخلي على إثر المظاهرات العنيفة التي اجتاحت البلاد في بداية السنة، والتي شملت كل مناطق البلاد، من جهة. ومن جهة أخرى ضغط خارجي سواء من القوى الكبرى التي تتعامل مع الجزائر أو ضغط ريح الثورات العربية الذي يشكِّل هاجسا حقيقيا في البلاد.[1]

وتتمثل أبرز الدوافع الخارجية فيما يلي:

-ضغط الإدارة الأمريكية على دول العالم و خاصة دول العالم الثالث وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأوضاع السياسية و الثقافية داخل تلك الدول هي المسئولة عن إنتاج الإرهاب، مما جعلها تتدخل لفرض رؤيتها للديمقراطية على تلك الدول.[2]

- عامل الاحتجاجات و الربيع العربي في الدول العربية،مثل تونس و مصر و ليبيا حيث دفعت تلك الاحتجاجات إلى التفكير في إجراء إصلاحات عاجلة لتجنب نفس السيناريو في

[1] عابد شارف، **تجربة الإصلاح في الجزائر..درس إجهاض الديمقراطية**. تاريخ النشر 24-08-2011على 14:07،تاريخ الاطلاع 31-03-2018 ،الموقع الالكتروني http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/08/20118110350407393.html.

[2] محمد الصالح كحول ، **أبعاد الإصلاحات السياسية الجديدة في عهد الرئيس بوتفليقة من 2012الى 2013**.مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية.ص15.

تلك الدول،[1] كل تلك الاحتجاجات والحراك الاجتماعي في الدول العربية دفعت الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية وعدد من الشخصيات المقربة من النظام من أجل الإعداد لهذه العملية من اجل الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية و الأمنية في الجزائر.[2]

– الدور الكبير الذي لعبته ثورة المعلومات في العالم و ما شكلته من ضغط على الأنظمة السياسية وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي التي أثرت على الأحداث و الاحتجاجات في عدة دول بما كان لها من دور في توعية المواطنين بحقوقهم وجعلهم يطالبون بالإصلاح وتحقيق دولة القانون .[3]

– يعتبر الإعلام سلطة رابعة لها دورها الفعال في الحياة السياسية داخل الدول ،حيث كان للإعلام دور مهم في عملية التوجه نحو الإصلاح السياسي بما لها من دور في تدعيم الديمقراطية و تعزيز قيم و مبادئ المشاركة بشرط أن تكون وسائل الإعلام مستقلة ولا تخدم أي جهة على حساب أخرى،فلوسائل الإعلام دور كبير في توعية الشعوب وتحسيسهم بضرورة التغيير إلى الأفضل.[4]

وعليه يمكن القول أن تفاعل العوامل الخارجية المتمثلة في الضغوط الدولية، كالضغوطات الأمريكية والتحولات الإقليمية المتمثلة في ثورات الربيع العربي بالإضافة إلى العولمة والانترنت جعل من عملية الإصلاح السياسي مطلب أساسي وضروري بالنسبة للجزائر.

---

[1] ناصر جابي، **"مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثالثة أجيال وسيناريوهان"**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، 2012، ص1.

[2] طارق عاشور، **الإصلاح السياسي في الجزائر بعد عام تحليل للحالة الجزائرية2011** .لمجلة العربية للعلوم السياسية العدد 37 شتاء 2013، ص32.

[3] محمد الصالح كحول،**المرجع السابق**.ص17.

[4] صفوت العالم، **دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي..مصر نموذجا**. تاريخ النشر 14مارس 2013 .15:13 تاريخ الاطلاع 01 أفريل 2018.00:48.

المطلب الثاني: المحتوى السياسي للإصلاحات و انعكاسها على التنمية المحلية

الفرع الأول: الإطار التاريخي للإصلاحات السياسية في الجزائر

مرت الجزائر بالعديد من المحطات الإصلاحية في تاريخها فبعد الاستقلال شهدت إصدار أول دستور سنة 1963 غير انه لم يدم سوى 20 يوماّ، ما جعل الجزائر تدخل في دوامة الفراغ الدستوري لمدة تجاوزت 11 عاما،وقد تميزت هذه الفترة ولغاية 1989 بأحادية الحزب وضيق مجال الممارسة السياسية، ثم جاء دستور 1989 حيث تضمن العديد من الأفكار الديمقراطية والانفتاح السياسي، وذلك بفتح باب التعددية الحزبية، وترسيخ مبادئ الديمقراطية والمشاركة، مما مهد لبروز نخب جديدة تعكس طموحات المجتمع الجزائري، وتعترف بالحوار.[1]

بالرغم من مبدأ التعددية الذي صدر في دستور 1989 إلا أن التعددية السياسية الجزائرية قد بينت على هشاشتها في أول تجربة حقيقية لها و هو ما ترتب عنه توقف المسار الانتخابي في جانفي 1992 وما نجم عنه من أحداث تمثلت في استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد،مع حل المجلس الشعبي الوطني ، مما خلق فراغا دستوريا عولج بإنشاء المجلس الأعلى للدولة، تعويضا لمنصب رئيس الجمهورية، ليتم بعدها تعيين المجلس الشعبي الوطني وأدخلت هذه الأحداث البلاد في دوامة طيلة 10 سنوات وفي خضم هذه الأحداث المريرة، تم في عهد الرئيس ليامين زروال، تشكيل لجنة تقنية لإدخال تعديلات جذرية على دستور 1989، تم عرضها على الاستفتاء الشعبي في 28 نوفمبر 1996. وطبقا لتعديل الدستور في 1996، تم حصر السلطة التنفيذية في رئيس الجمهورية

[1] بن داود إبراهيم، مقدمة ملتقى **الإصلاحات السياسية في الجزائر**. الملتقى الوطني الثاني بقسم العلوم السياسية جامعة الجلفة،يومي 07/06 مارس 2013، http://diae.net/9542 ، تاريخ الاطلاع2018/03/24.

والحكومة، مع تحديد كيفية وشروط انتخاب الرئيس، إلى جانب تحديد المدة الرئاسية بخمس 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[1]

و منذ 1999 و بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم عرفت البلاد جملة من الإصلاحات من أهمها برنامج الوئام المدني وكذلك إدراج الأمازيغية كلغة وطنية وكان ذلك في تعديل 2002،وفي نوفمبر 2008 وبعد مصادقة البرلمان بغرفتيه تم إجراء مجموعة من التعديلات الجديدة التي أقرها الرئيس بوتفليقة، وأكد دستوريتها المجلس الدستوري، وتضمنت هذه التعديلات؛ 13 مادة أساسية تخص تعديل 11 مادة من ناحية الشكل والمضمون، وإضافة مادة جديدة تنص على عمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة[2].

لقد ساهمت متغيرات البيئة المحلية والدولية في دفع عملية الإصلاحات السياسية التي بادر بها النظام السياسي الجزائري منذ التعديل الدستوري 2008 ثم بعد ذلك إعلان الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة "في خطابه الموجه للأمة بتاريخ 15 أفريل 2011، الذي عبر من خلاله عن نيته الحقيقية على ضرورة تبني إصلاحات جزئية في البداية عن طريق إدخال تعديلات طفيفة على العديد من القوانين المنظمة للعمل السياسي والإعلامي في البلاد، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في إرساء الديمقراطية.[3]

تعد سنة 2011 سنة الاحتجاجات حيث شهدت العديد من الدول العربية موجة من التحركات حيث جاءت تلك التحركات بعد مجموعة من التراكمات المجتمعية حيث أصبحت

[1] محمد بوسلان، **المسار السياسي للجمهورية الجزائرية من بناء الدولة و المؤسسات إلى تعزيز المكاسب الديمقراطية** . نشر في المساء يوم 05 – 07 – 201، الموقع الالكتروني https://www.djazairess.com/elmassa/61946 تاريخ الاطلاع 18-05-2018 الساعة 14:00

[2] المرجع نفسه

[3] شعبان العيد، **المرجع السابق**. ص47.

عدة قضايا على غرار البطالة و السكن و الغذاء و الصحة قنابل موقوتة تهدد تلك الدول و البناء الاجتماعي فيها،فلجزائر شهدت مجموعة من التحركات الاحتجاجية بسبب الاستياء من طرف الشعب بسبب الأوضاع المعيشية لكن تمت السيطرة على تلك الاحتجاجات بسرعة.[1]

إن الملاحظ للشأن الجزائر يجد أن الاحتجاجات التي كانت في الجزائر في جانفي 2011 كانت تعبر عن حالة الغليان التي وصل إليها الشارع الجزائري في مختلف المجالات السياسية و الاجتماعية وكذلك عن حالة التهميش التي عانى منها الشباب الجزائري والنخب المثقفة داخل المجتمع.

الفرع الثاني: مضامين الإصلاحات السياسية في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية

يمثل خطاب رئيس الجمهورية في15 أفريل2011 من أهم الأحداث السياسية في سنة 2011 حيث ضم العديد من مشاريع الإصلاحات وإعادة النظر في قوانين سابقة، وتتعلق هذه الإصلاحات بإعادة النظر في قوانين نظام الانتخابات والأحزاب والإعلام، وكذالك قانون البلدية وقانون الولاية وغيرها من القوانين التي كان لها أثر على المجالات السياسية والاجتماعية وعلى التنمية المحلية كونها أثرت على الجماعات المحلية والمجتمع المحلي.

وفيما يلي سوف نتطرق لأهم الإصلاحات السياسية والقانونية التي جاء بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

1-القانون الجديد 11-10 المتعلق بالبلدية:

[1] عبد الناصر جابي،"**الحركات الاحتجاجية في الجزائر .كانون الثاني /يناير 2011**،").الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011،ص30.

للقانون 11-10 أهمية كبيرة حيث يدخل القانون البلدي الجديد في مجال إرساء دولة القانون و الحق و كل هذا من اجل الوصول إلى درجة كبيرة من المشاركة الشعبية في الشئون المحلية داخل المجتمعات المحلية حيث أرخ القانون 11-10 في 22 يونيو 2011 العدد 37 السنة 48 ويعد من أهم القوانين في سنة 2011.

دخل قانون البلدية الجديد حيز التنفيذ بعد صدوره يوم الثلاثاء 9 أوت بالعدد الأخير للجريدة الرسمية بموجب القانون 10-11 ومن أهم الإصلاحات التي جاء بها القانون الجديد للجماعات الإقليمية، وأهم ما يميز هادا القانون انه جاء محاولة من طرف السلطة للاستجابة لنداءات المجتمع المدني والمنظمات الداخلية والخارجية.[1]

لقد ضم قانون11-10 العديد من المواد التي ساهمت في ترسيخ مجموعة من الآليات التي تدعم التنمية المحلية وتكون أرضا خصبة لها ونذكر منها:

" تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري. يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون. ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة. كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين".[2]

"يمكن لأي شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية . ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو

[1] حسينة ل، **قانون البلدية الجديد يدخل حيز التنفيذ وقانون خاص بالعاصمة**.نشر في مساء 12-08-2011، تاريخ الاطلاع 01-03-2018، على 20:22،الموقع الالكتروني https://www.djazairess.com/elmassa/5063.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المادة 11، **الجريدة الرسمية** الصادر بتاريخ 22 جوان 2011،ص6.

جزئية على نفقته، مع مراعاة أحكام المادة 56 أدناه. تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".[1]

– إن قانون البلدية الجديد جاء لدعم اللامركزية و تكريس مبدأ الاستقلالية بالنسبة للجماعات المحلية ماليا و إداريا و ذلك بمنح تلك الجماعات دور تنموي و القدرة على تسيير شؤونها و يبرز ذلك في ما نصت عليه المواد 1و2 و3 من القانون البلدي الجديد.[2]

– قانون البلدية الجديد تضمن فرع خاص بحقوق والتزامات المنتخب البلدي من خلال الأحكام الواردة في المواد 37 إلى 44 وهو ما يكرس المساءلة و المحاسبة.[3]

مما لا شك فيه أن قانون البلدية الجديد يعتبر أهم حدث تشريعي في سنة 2011، وما كرسه من مؤشرات تدعم التنمية المحلية لا يمكن حصره فقط في الجوانب التي تطرقنا إليها، بل هناك مؤشرات أخرى كالمشاركة كأهم آليات التنمية المحلية وكذلك جانب مكافحة الفساد وجانب رفع الكفاءة والفعالية بإعطاء الأهمية الكبرى لمنصب الأمين العام داخل البلدية و هو ما يجسد تركيز القانون الجديد على التنمية المحلية ومواكبة التطورات الحاصلة دوليًا ويبقى الواقع العملي وحده كفيل إما بتجسيد النصوص أو جعلها حبرا على ورق.

2-القانون الجديد 12-07 المتعلق الولاية:

إن القانون الجديد رقم 12-07 المتعلق بالولاية والمؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 صدر ضمن مجموعة من المتغيرات الداخلية و الخارجية حيث جاء نتيجة لمجموعة من الظروف الداخلية و الخارجية من أهمها حث الدول الخارجية و المؤسسات الدولية الدول النامية على تكريس الديمقراطية و المسائلة و الشفافية من اجل دعم المشاركة الشعبية و الحفاظ على حقوق الإنسان.

[1] **المرجع نفسه**. المادة 14، ص6.

[2] عبد الرحمن خليفي، مداخلة بعنوان **قوانين الإدارة المحلية الجديدة و مؤشرات الحكومة في الجزائر**. جامعة شريف مساعديه سوق أهراس، ص11.

[3] **المرجع نفسه**. ص12.

على نفس الشكل الذي جاء به القانون البلدي الجديد اعتمد القانون الولائي الجديد مؤشر المسئولية بتحميل الأعضاء مسئولية تصرفاتهم لا سيما تلك التي تسبب أضرار مادية، وهو نفس الوضع الذي ينطبق على والي الولاية باعتباره المسئول الأول،ان القانون الجديد للولاية على عكس القانون القديم لم يكتف بحق الترشح والعضوية بل وسع من حق الإعلام بإقحام المواطنين مجتمع مدني وأحزاب وشخصيات. في عدة مجالات وتثبيت حقهم في الاطلاع والإعلام حول مجريات نشاط الإدارة و هذا ما اثر بالإيجاب على التنمية المحلية باعتبار المواطنين هم المستهدف بعملية التنمية .[1]

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة نجد أن قانون الولاية قد ساهم في دعم التنمية المحلية من خلال مجموعة من الأهداف التي يريد الوصول إليها ومن أهمها:

- بعث روح المسؤولية وفتح المبادرة لمشاركة المواطنين.
- أحداث تواصل بين المواطنين والإدارة الولائية.
- تحسيس الإدارة أن المواطنين يتابعون عملها وهو ما يجعلها تلتزم بالقوانين وتحترمها.

3-مضمون القانون الانتخابي الجديد:

[1] عبد الرحمن خليفي، **المرجع سابق**.ص ص،15 ،16.

يعرف النظام الانتخابي بأنه النظام الذي يحدد الطريقة التي من خلالها يتم تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة.[1]

وفي 12 يناير 2012 تم تسطير القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، المتعلق بالنظام الانتخابي حيث يحل هذا القانون محل القانون الانتخابي القديم المعدل والمكمل بموجب الأمر رقم 97-07المؤرخ في 06 مارس 1997،حيث جاء القانون الجديد للانتخابات لهدف ضمان النزاهة في الانتخابات و الشفافية ومن أجل تحقيق تنمية محلية عادلة يكون فيها ممثل المواطنين من اختيارهم بطريقة سلمية و قانونية وقد تضمن القانون الجديد العديد من النقاط من أهمها:

- ضمان الشفافية والسلامة للانتخابات من خلال المراقبة التي يتولاها ملاحظون دوليون للعمليات الانتخابية وذلك بالتشاور مع كافة الأحزاب السياسية المعتمدة" و هذا من أهم ما جاء به القانون الجديد حيث أن النظام الانتخابي في أي بلد يجب أن يقوم على الشفافية و الديمقراطية.[2]

- استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات وهي لجنة مستقلة تتشكل من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات. علاوة على ذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات وهي تتشكل من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية ويتم وضعها بمناسبة كل اقتراع.[3]

- لكل ناخب الحق في الاطلاع على القائمة الانتخابية التي تعنيه.[4]

وهي المادة 18 من القانون الجديد حيث أصبح بإمكان الناخبين والمرشحين والمستقلين وممثلي الأحزاب السياسية بفضل القانون الجديد أن يطّلعوا على اللائحة الانتخابية الخاصة

[1] بوشنافه شمسة، **النظم الانتخابية و علاقتها بالأنظمة الحزبية** . دفاتر السياسة والقانون، العدد الخاص،نوفمبر2010، ص463.

[2] خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة في 15 أفريل2011، في ولاية سطيف.

[3] طارق عاشور،**المرجع سابق**. ص39.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 12-01 المتعلق بالنظام الانتخابي الصادر بتاريخ 12 جانفي 2012،**الجريدة الرسمية**. المادة 18، ص3.

بهم والحصول على نسخة منها ويتم إرجاعها خلال الأيام العشرة التي الموالية للإعلان الرسمي لنتائج الانتخابات.

وبالرغم من الظروف التي صدر بها القانون العضوي للانتخابات، إلا أنّه يمكن القول انه يساهم بطريقة أو بأخرى في تعزيز النزاهة والشفافية نظرا للايجابيات التي تم ذكرها خاصة الإشراف القضائي على العملية الانتخابية ووجود لجان وطنية للإشراف على مراقبة الانتخابات وكلها مفاهيم تدعم التنمية المحلية وتقويها مما يساعد على تحقيق عدالة في التوزيع بفضل التمثيل المنظم للأفراد من طرف ممثليهم داخل الجماعات المحلية والبرلمان، حيث ساهم القانون الانتخابي بتنظيم العمل الانتخابي في الجزائر و جعل القانون أكثر صرامة من اجل ضمان وجود الشفافية و الفعالية في عملية المشاركة في تسيير الشئون المحلية.[1]

3- صدور القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالنظام الحزبي:

يعرف الحزب السياسي حسب إيهاب زكي سلام بأنه مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة.[2]

ومن أهم جاء به القانون الجديد السماح بتجاوز الحق الدستوري في إنشاء الأحزاب والذي يكرسه القانون القديم رقم 09/97 المؤرخ في 1997/03/60 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.[3]

أما القانون الجديد الذي صدر في 12 جانفي 2012 فقد تضمن حسب عمار عباس مجموعة من النقاط المهمة و المتمثلة فيما يلي :

[1] محمد الصالح كحول، **المرجع السابق**.ص22.

[2] إيهاب زكي سلام، **الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني**.(القاهرة:عالم الكتب،1983)،ص262.

[3] عمار عباس، **مبادرة الإصلاحات السياسية** . مجلة الفكر البرلماني العدد 28 نوفمبر 2011 ص34.

-شهد القانون الجديد حجما كبيرا من الصرامة في تأسيس الأحزاب السياسية منها ضرورة الحصول على مقر للحزب قبل الحصول على اعتماده.

-الاعتماد على العنصر النسوي في تأسيس الأحزاب حيث يشترط وجود مجموعة من النساء في الحزب غير أن نسبتهم لم تحدد في هذا القانون.

أما بخصوص التعامل مع الأحزاب الأجنبية، فتمنع الأحزاب السياسية من، القيام بأعمال في الخارج لغرض المساس بالدولة ورموزها ومؤسساتها ومصالحها الاقتصادية والدبلوماسية أو القيام بأي ارتباطات أو أي تجمع سياسي أجنبي .[1]

ومن أهم الأهداف التي تضمنها القانون الجديد سوف نتطرق إلى الأهداف التي مست جانب التنمية المحلية في الجزائر وساهمت في تطوير التنمية المحلية والتركيز عليها:

-الاستجابة لتطلعات الشعب و المطالبة بالمزيد من الديمقراطية عن طريق وجود نظام انتخابي يقوم على النزاهة و الشفافية.

-العمل على تحقيق مشاركة جميع أفراد المجتمع بدون استثناء و تعريفهم بضرورة النشاط الحزبي من اجل ضمان انخراطهم في العملية السياسية.

-ترقية و حماية حقوق أفراد داخل مجتمعاتهم و هذا من أهم ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011.

- لقد سمح قانون النظام الحزبي ببروز مجموعة من الأحزاب الجديدة على غرار حزب الفجر الجديد وحزب جبهة التغيير، وجبهة حزب العدالة والتنمية بغرض ترسيخ ثقافة

المشاركة مما ساهم في تنوع الآراء وانخراط المواطنين مع الأحزاب في برامجهم.[1]

[1] محمد الصالح كحول،**المرجع السابق**.ص23.

4-قانون الإعلام الجديد:

لقد صرح رئيس الجمهورية في خطاب 15 أفريل 2011، كما تنعكس التعددية كذلك في حرية التعبير التي هي واقع يشهد عليه تنوع وسائلنا الإعلامية وجرأة نبرتها، وأنّه لجدير بنا أن نعتز بانتمائنا إلى بلد تشكل فيه الصحافة واقعا ملموسا بلد خال من أي سجين رأي أو معتقل سياسي.[2]

وفي 12 جانفي 2012 صدر قانون رقم 12-05 المتعلق بالإعلام. والذي يهدف إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة ومن أهم ما جاء به:

- حيث أن من أهم ما جاء به قانون الإعلام الجديد إدخال اللغة الأمازيغية كلغة إصدار النشريات الدورية للإعلام العام، وهذا من اجل ضمان احترام الأقليات داخل الدولة .

- ساهم القانون الجديد في تحقيق الانفتاح على القطاع السمعي والبصري فقد تم تعريفه على انه ما يوضع تحت تصرف الجمهور أو فئة منه عن طريق الاتصال اللاسلكي، بث إشارات، علامات، أشكال مرسومة، صور، أصوات أو رسائل مختلفة لا يكون لها طابع المراسلة الخاصة.

-منح قانون الإعلام الجديد لكل فرد جزائري طبيعي أو معنوي الحق في ممارسة حق الرد على أي مقال مكتوب تم نشره أو حصة تم بثها، تمس بالقيم والمصلحة الوطنية، أو عموما فلإصلاح في قانون الإعلام كان له مجموعة من الايجابيات من أهمها فتح المجال السمعي

[1] مجلس الأمة، **إصلاح النظام الانتخابي في الجزائر مزيد من الحرية و النزاهة والديمقراطية**. مجلة الفكر البرلماني، العدد28 نوفمبر2011، ص263.262.

[2] عمار بوضياف، **خطاب 15 أفريل إعلان مبادرة الإصلاحات السياسية**. مجلة الفكر البرلماني، العدد 28نوفمبر 2011،ص25.

البصري وبالإضافة إلى حماية حقوق الصحفيين وهذا من شأنه إعطاء صورة جيدة عن الجزائر.[1]

كان لقانون الإعلام الجديد دور كبير في إرساء ارض خصبة للتنمية المحلية في الجزائر و هذا من خلال ما جاء به من مواد ساعدت على تعدد وسائل الإعلام و حرية الصحافة و تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والحاكمة الرشيدة، فالإعلام يلعب دورا مهما على المستوى المحلي حيث يعمل على التعريف بالبدائل المطروحة في قضايا السياسية العامة و إيصال المعلومات إلى المواطنين مما يساعدهم على فهم مخرجات النظام كما يساعد الإعلام في عملية تطبيق القوانين و السياسات الجديدة من خلال تسهيل فهم تلك القوانين و الغرض منها للمواطنين داخل المجتمع المحلي.

6-التعديلات الدستورية 2016:

لقد تم مراجعة دستور 2008 بتاريخ 11 جانفي 2016 حيث صادقة الحكومة الجزائرية في اجتماع برئاسة عبد العزيز بوتفليقة على المشروع التمهيدي حيث نص هذا الأخير على مجموعة من التعديلات لعل أبرزها ما يلي:

1-تعزيز الوحدة الوطنية منها ترقية المكونات الثلاثة للهوية الوطنية: الإسلام، العروبة، الأمازيغية.

2-إرساء دعائم الديمقراطية في البلد من خلال التأكيد على حرية التظاهر السلمي، وحرية الصحافة، وحرية الاطلاع على المعطيات والمعلومات في إطار القانون، وإقرار حقوق جديدة لصالح المعارضة، تعزيز الرقابة البرانية على الحكومة، كما تم اقتراح ضمانات جديدة لتعزيز الشفافية ونزاهة النظام الانتخابي وذلك باستحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات.

[1] محمد الصالح كحول، **المرجع السابق**.ص27.

3- مرافقة تطوير اقتصاد السوق في ظل التمسك بالعدالة الاجتماعية والحفاظ على الحقوق الاجتماعية للمواطنين.

4-الأمازيغية لغة وطنية رسمية وستظل اللغة الرسمية للدولة.

5-حرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة و لا تقيد بأي شكل، وأيضا لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية من أشكال الرقابة القبلية.

6-تعزيز دور مجلس المحاسبة والمجلس الدستوري، واستحداث فضاءات استشارية خاصة بحقوق الإنسان والشباب والحوار الاقتصادي والاجتماعي والبحث العلمي.[1]

وما يمكن قوله حول التعديل الأخير هو أن هذه الإصلاحات التي جاءت فيه خدمت التنمية المحلية حتى وإن كان أثرها ليس بصورة مباشرة لكنها تهدف إلى ضمان الحريات والحقوق وبناء دولة القانون التي تقوم على الديمقراطية والمؤسسات، وتعزيز دور المعارضة وفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية، وكذا التأكيد على حرية الصحافة والإعلام بمختلف أنواعه وهذا ما يعطي أرضًا خصبة للتنمية المحلية.

المطلب الثالث: معوقات الإصلاح السياسي في الجزائر

تواجه عملية الإصلاح السياسي في الجزائر جملة من الصعوبات والمعيقات، التي جعلت منها مجرد محاولات فاشلة، كونها لم تأتي بالتغيير الحقيقي ويأتي ذلك في ظل تراجع مستوى الثقافة السياسية لدى أفراد المجتمع الجزائري وكذلك عدم اهتمامهم بقضايا السياسة العامة للدولة بمختلف توجهاتها،و يمكن إبراز ابرز المعوقات التي تواجه الإصلاح السياسي في الجزائر فيما يلي:

[1] كدروسي مختار و عرابي علي، **المرجع السابق**.ص63.

1- تراجع دور الأحزاب السياسية:

يشكل تحدي ضعف الأحزاب السياسية و كذلك ضعف المجتمع المدني عائقا كبير أمام تحقيق أي إصلاح سياسي، فمعظم الأحزاب السياسية لا تحمل من مصطلح الاستقلالية إلا الاسم فنجد أن معظم الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية تدعم النظام القائم و تأيد السلطة.[1]

وهذا ما يضر بعنصر النزاهة الحزبية، بالإضافة إلى أن معظم الأحزاب الموجودة في الساحة ليس لها قاعدة جماهيرية شعبية فنجدها أحزاب موسمية تظهر مع الانتخابات و تختفي بعدها.

2- ضعف الوعي والثقافة السياسية:

إن ضعف الوعي السياسي لدى الأفراد والثقافة السياسية من شانه كبح أي تغيير سياسي أو إصلاح لان الأفراد داخل الدولة غير مؤهلين لتبني ذلك الإصلاح وليس لهم ثقافة لمعرفة تفاصيل الإصلاح القائم حيث نجد أن هنالك هوة كبيرة بين أفراد المجتمع والنظام السياسي وهذا ما يؤدي إلى تواجد جو من عدم الثقة بين الفئات الاجتماعية والنظام السياسي القائم .[2]

3- تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر

إن تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر في جميع المجالات وقف عائقا أمام نجاح الإصلاحات السياسية وتطبيقها على ارض الواقع، فانتشار الفساد جعل المجتمع الجزائري مجتمعا منهار ومنقسم النسق الأخلاقي وهذا بسبب عدم وجود رقابة ذاتية للأفراد مما ساعد على انتشار الفساد في جميع القطاعات وتحويل المبادئ والقيم إلى صفقات ابتزاز الأمر

[1] عبد القادر عبد العالي،" **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**". ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني،(التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية :واقع وتحديات)،حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم السياسية،16-17 -7.جامعة الشلف, ديسمبر 2008 ، ص6-7.

[2] عبد القادر عبد العالي،" **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**". ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني،التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية :واقع وتحديات(، جامعة الشلف، حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم السياسية،16-17 -7.ديسمبر 2008 ، ص 6.

الذي تسبب في عدم بروز نخب سياسية مؤهلة للقيام بالإصلاحات وفق ما تقتضيه المصلحة العليا في البلاد.[1]

4- التعديل المستمر في الدستور

حيث انه من الملاحظ التعديل المستمر في الدستور الجزائري متى شاء رئيس الجمهورية ذلك،فالتعديلات لا تأتي بعد دراسة واستشارة أصحاب الاختصاص بل تكون وفق رأي وإيديولوجية الحزب الحاكم مما جعل الدستور يظهر كبناء شكلي معرض للتعديل وفق ما تقتضيه مصالح النظام السياسي وهذا ما يسبب درجة من عدم الثقة بين النظام والجماهير.[2]

إن التعديل المستمر في القوانين والسياسات يؤدي إلى إعطاء صورة سلبية عن قدرات النظام التخطيطية حيث أن التعديل في المخططات يبقى مستمر وقد يصل حتى إلى إلغائها.

5- ضعف المشاركة السياسية:

إن اغلب فئات المجتمع في الجزائر تكاد تنعدم مشاركتها السياسية لسببين أولها أن المجتمع مغيب عن المشاركة السياسية بقرارات رسمية من الحكام أو المجتمع بنفسه، وثانيها قد تقوم بعض الأجهزة بعرقلة طموحات المجتمع في المشاركة الفعالة داخل بيئته السياسية،و بالرغم من ظهور مؤسسات دولية تدافع عن حقوق الإنسان وإحترامه، إلا أن المواطن بقي منطويا على نفسه مما سبب ما يسمى بالاغتراب السياسي للمواطن حيث أصبح غير مهتم بالقضايا السياسية وغير مهتم بالمشاركة في السياسات سواء الوطنية أو المحلية.[3]

---

[1] ليمام محمد حليم، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب و الآثار و الإصلاح**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011، ص ص235-236.

2صالح بلحاج، **أبحاث و آ راء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر**.(مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر).الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012 ، ص 98.

[3] ميسوم الياس، **المشاركة السياسية في الجزائر"الشباب و السياسة "** .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص حركات وطنية و تشكيلات الدولة في الجزائر و دول المغرب العربي،جامعة وهران ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،السنة الجامعية 2012-2013، ص108.

إن وجود جميع هذه المعوقات جعل من الإصلاحات السياسية مجرد حبر على ورق حيث لم تجد تلك الإصلاحات الأرض الخصبة لتطبيقها على أرض الواقع.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: دوافع الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

الفرع الأول: الدوافع الداخلية

انطلاقا من أن الاقتصاد هو الركن الأساسي في بناء قوة أي مجتمع أو أفوله، فإن مجرد اختلال في مستوياته التنظيمية أو الهيكلية قد ينجم عنه أزمة اقتصادية ذات أبعاد سياسية واجتماعية. الأمر الذي يؤكد أن وجود أي أزمة مجتمعية ما هي إلا انعكاس لأزمة اقتصادية سبقتها، وعليه فأي إصلاح يتخذ لتخفيف حدة هذه الأزمة المجتمعية يكون حتما وراؤه دوافع اقتصادية، وإذا عدنا إلى الجزائر نجد أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطة بداية من 1990 إنما كانت لأسباب اقتصادية، يمكن تحديد أهمها في فشل تجارب الإصلاحية للمؤسسات العمومية الاقتصادية الوطنية والمحلية[1].

يتميز الاقتصاد الجزائري، بأنه اقتصاد ريعي قائم على الجباية البترولية، نظرا إلى طبيعة الدور الذي تلعبه المحروقات كقطاع يوفر الحماية للاقتصاد الوطني، بحكم احتلاله الصدارة بنسبة 98% من مجموع الصادرات الجزائرية، وهو بذلك يشكل موردا ماليا هاما من الصعب على الدولة الاستغناء عليه كمصدر تمويل لنفقاتها وتسديد ديونها، هذه الوضعية والحالة تؤدي بنا إلى الوصول إلى نتيجة مفادها من الخطأ التفكير لتحقيق تنمية اقتصادية لبلد قائم على العادات النفطية. أي أن التفكير أو الاعتماد على مصدر واحد في العملية

[1] جمال زيدان، **واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**. مذكرة شهادة ماجستير، فرع التنظيم السياسي، قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر،2001، ص120.

الاقتصادية يجعل ذلك من الصعب على الدولة التفكير في خلق موارد أخرى لجلب الثروة وتنويعها، وإنما التركيز على مصدر واحد وهو استنزاف الثروة البترولية، ذلك ما يمنع الشباب من تفجير قدراتهم في مجالات أخرى كالزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من المصادر التي تخلق ثروة في السوق المحلية والعالمية ان أمكن ذلك، ويمكن القول بأن الانخفاضات المتواصلة التي أصابت سعر البترول، رافقتها انعكاسات وخيمة مست المؤشرات الاقتصادية الوطنية، والتي تنحصر في المظاهر التالية:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي.
- انخفاض الاستهلاك العائلي.
- انخفاض وتيرة الاستثمارات المنتجة خصوصا في قطاع الصناعة.
- تدني حجم المخزون من الموارد الإنتاجية .
- تقلص عدد مناصب الشغل.

بالإضافة إلى الدوافع السابقة يبرز لدينا عامل ارتفاع نسبة البطالة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة البطالة %	9.97	10	9.83	9.8	11.58	12.3

جدول (رقم 01): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر 2011-2016[1]

[1] République Algérienne démocratique et Populaire, Conseil national économique, division des études économique, « **note de conjoncture du premier semestre 2008** », élément d synth et Socialèse, novembre', 2008, P.07

حيث نلاحظ من الجدول ارتفاع في نسب البطالة بين سنتي 2015 و2016 بعدما كانت منخفضة نسبيا سنة 2011 في ظل الإصلاحات الحثيثة التي قامت بها الحكومة الجزائرية.

كل هذه الاختلالات ساعدت بصفة متشابكة على تعميق الأزمة الاقتصادية بالجزائر، وهيأت مناخا خصبا لاقتصاد موازي أو غير رسمي مبني على المضاربة، في ظل تراجع للدولة عن استيراد، كل هذه المظاهر للأزمة الاقتصادية، خلق اتجاه جديد ألح على ضرورة إدخال إصلاحات اقتصادية كفيلة بتخفيف العبء على المجتمع.[1]

الفرع الثاني: الدوافع الخارجية

إن الظروف والأوضاع التي تعيشها الأقطار العربية، جعلت هذه الأخيرة أكثر عرضة للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية التي طالما ظلت تعاني من الركود والأزمات المتداخلة فيما بينها وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها.

كما أن المتغيرات الإقليمية في ظل الثورات العربية كان له صدى كبير في الوضع السياسي القائم في الجزائر وذلك بحكم الموقع الجغرافي الذي تحتله هذه الأخيرة في المنطقة وبالنظر إلى ذلك التقارب الذي تعيشه المجتمعات العربية فهذا يشير إلى سرعة التأثير والتأثر فيما بينها، الأمر الذي دفع بالسلطة في الجزائر إلى الإسراع في تبني إصلاحات وعد بها الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" ضمن خطابه الشهير في 15 أفريل 2011.[2]

كما أن سعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العامية يهدف غلى تصحيح الاقتصاد الوطني، حيث يأتي ذلك ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر من أجل إرساء قواعد وأسس الاقتصاد العالمي (اقتصاد السوق)، الذي من شأنه خدمة الاقتصاد

[1] جمال زيدان، **نفس الرجع السابق**. ص 126-127.

[2] طارق عشور، **الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية**. المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 37، 2013، ص34.

الوطني بشكل ايجابي من خلال جلب الاستثمار الأجنبي، ومنه إمكانية الاندماج والاستفادة من الاقتصاد العالمي، إلا ان شروط الانضمام لهذه المؤسسات المالية الدولية الكبرى، يفرض على البلدان الراغبة في ذلك ضرورة إجراء عدة إصلاحات جذرية اقتصادية وسياسية متجانسة مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة، والتي من بينها انتهاج نظام سياسي ديمقراطي تعددي يضمن حماية وتكريس الحقوق المدنية والسياسية للأفراد.[1]

بالإضافة إلى تلك الدوافع الخارجية السالفة الذكر يمكن التطرق إلى بعض الظواهر التي كانت دافع للقيام بإصلاحات اقتصادية ونذكرها في شكل نقاط:

- ازدياد حدة علاقات الصراع والنمو غير المتكافئ للقوى الرأسمالية الكبرى.

- انتشار العديد من الظواهر الاقتصادية السلبية على المستوى كظاهرة الركود التضخمي.

- تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية، وخاصة في ظل تزايد حدة السياسات الانكماشية، وإجراءات الحماية الجمركية التي انتهجتها الدول المتقدمة في مواجهة صادرات الدول النامية.

- إرتفاع أسعار الفائدة العالمية.

- اتجاه بعض الدول المتقدمة إلى خفض برامج مساعدتها التنموية للدول النامية.

- انتشار ظاهرة تدفق رأس المال الوطني إلى الخارج.[2]

[1] العيد شعبان، **الإصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013**. مذكرة لنيل شهادة ماستر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 61.

[2] عبد اللطيف بلغرسة،"**المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية و المصرفية**". ملتقى وطني: كلية الاقتصاد، جامعة عنابة،22-23 أفريل 2003، ص 106.

المطلب الثاني: مضامين الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر

في هذا المطلب سنتطرق إلى مضامين الإصلاحات الإقتصادية ومدى تأثيرها على التنمية المحلية في الجزائر، لكن قبل ذلك سنحاول التحدث عن مختلف الإصلاحات الإقتصادية التي مرت بها من خلال الإطار التاريخي لهذه الإصلاحات.

الفرع الأول: الإطار التاريخي للإصلاح الاقتصادي في الجزائر

لقد عرف الإقتصاد الجزائري عدّة تحولات بعد الإستقلال، حيث أنّها كانت السبب في تغيير بعض الإيديولوجيات والمفاهيم وكذلك الإستراتيجيات، وذلك بتبني النظام الاشتراكي وسياسة التخطيط المركزي، وفي سنة 1986 بدأ النظام يعرف بعض الاختلالات وذلك جراء الأزمة النفطية مما أبانت على ضعف النظام المتبع، حيث كلف الجزائر دخول في أزمة حادة مما جعلت بالدولة الجزائرية تنظر في السياسة المتبعة ما أدى بها إلى إجراء إصلاحات اقتصادية تتماشى وإقتصاد السوق وتبني النظام الرأسمالي كبديل.[1]

ويمكن استخلاص مرحلتين قد مرت بهما الجزائر في عملية الإصلاح الإقتصادي وذلك من خلال التغيرات والتحولات التي شهدها الإقتصاد الجزائري هما:

1- مرحلة الاقتصاد الذاتي الموجه:

وقد اقتصر ذلك في تحديد الدولة لمجموعة من الأهداف في غاية الأهمية، وذلك تماشيا مع مخلفات الحقبة الإستعمارية من جهة، وكذلك فترة الانتظار لمرحلة التخطيط من جهة أخرى حيث ركزت تلك المخططات على تحسين مستوى المعيشي للأفراد، وفتح المجال في الجانب الإقتصادي وتحريره من القيود التي تجعله في تبعية وتمنعه من إعطاء إضافة ذات جودة قادرة على التنافس، بحيث أنّ كل هذه الإصلاحات جاءت ذاتية دون تدخل أجنبي وتمثلت هذه الإصلاحات في:

[1] راضية اسمهان خزاز، **مرجع سابق**. ص130.

أ- إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية:

ويمس هذا الإجراء كل المؤسسات الصناعية العمومية.

ب- لامركزية المؤسسات وإنشاء صناديق مساهمة:

وذلك بموجب مرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988، حيث اتسم هذا القانون بإعطاء المؤسسات طابع جديد وذلك من خلال توسيع صلاحياتها واستقلاليتها، مما يسمح لها من تحسين الأداء وخلق مرونة في التسيير.[1]

2- مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق (1989-2000):

عرفت سنة 1989 العديد من الإختلالات الدولية في المجال الإقتصادي بالنسبة للدول المصنعة، كما عرفت تراجع كبير للتجارة الدولية وتدهور أسعار المادة الأولية، مما انعكس سلباً على بعض الدول النامية وأثر على اقتصادها والجزائر إحدى هذه الدول، ما دعا بها إلى انتهاج إصلاحات وخصوصاً بعد لحاق الضرر من الأزمة الإقتصادية لسنة 1986 والتي مست الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بـ 1.5% على الأغلب، هذا ما أدى بالجزائر للتوجه نحو الإقتراض من المؤسسات الدولية والتي أفضت شروطها في وضع تغييرات جذرية على صعيد الإقتصاد الجزائري، وعلى جناح السرعة قامت الحكومة الجزائرية بإبرام اتفاقين غير معلنين مع صندوق النقد الدولي في مجال الإصلاحات وذلك ما بين 1989 و1991 وأطلق عليهما:

- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول بتاريخ 30 ماي 1989.
- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني بتاريخ3 جوان 1991.

حيث أنّهما تمّا في ظروف استثنائية.

[1] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004/2003،ص221.

إلاّ أنّ كل هذه الإصلاحات لم تجدي نفعاً ولم تنقص من حجم الأزمة، بل ازداد الوضع تأزماً ما استدعى إلى وضع برنامج جديد للإصلاح علني في 1994.

وفي الألفية الجديدة وبعد انتعاش الذي حصل على مستوى قطاع المحروقات، سمحت عائدات هذه الأخيرة للسلطات العمومية بالجزائر، والتركيز على الإستثمار على عكس ما شهدته من عقبات صعبة جرّاء تدهور المداخيل النفطية مما جعلتها تدخل في دوامة الإستدانة من مؤسسات التمويل الدولي وقد تم إطلاق سياسة إصلاحية عرفت "**بسياسة الإنعاش الاقتصادي** "على شكل مجموعة من البرامج التنموية يحتوي كل برنامج على مجموعة محاور ذات أهداف محددة تمثلت هذه البرامج، في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 البرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة2005 - 2009، كما تم في ماي 2010 إطلاق البرنامج الخماسي 2010-2014 بتكلفة كبيرة جدا قدرت بحوالي 286 مليار دولار أمريكي.[1]

إن الاقتصاد الجزائري مر بمجموعة من الإصلاحات التاريخية منذ الاستقلال حتى يومنا هذا حيث كانت الإصلاحات نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية وكان لتلك الإصلاحات اثر واضح على واقع التنمية المحلية في الجزائر.

الفرع الثاني: المحتوى الاقتصادي للإصلاحات وأثره على التنمية المحلية

1-بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 22 فيفري 2011:

ترأس رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، يوم الثلاثاء 19ربيع الأول 1432هـ الموافق 22 فيفري 2011، اجتماعا لمجلس الوزراء عقد بوجه أخص لمتابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها رئيس الدولة في اليوم الثالث من شهر فيفري 2011.

[1] راضية اسمهان خزاز،ا **لمرجع السابق**. ص142.

وقد نتج عن هذا الاجتماع مجموعة من القرارات المهمة في مجال الاستثمار تمثلت في أربع قرارات هي:

– تأمين المستثمرين على القطع الأرضية بحق الامتياز على أساس دفتر أعباء بصيغة التراضي وإتاوة إيجاريه تحددها مصالح أملاك الدولة.

– تخفيض سعر هذه الأتاوة الإيجارية بنسبة 90 %أثناء فترة انجاز الاستثمارو50 % في مرحلة انطلاق نشاط الاستثمار(وتحدد الفترة ب3سنوات كأقصى حد لكلا النسبتين). أما في ولايات الجنوب والهضاب العليا، فان الإتاوة الإيجارية ستكون بالدينار الرمزي للمتر المربع مدة 10 سنوات وترتفع بعد هذه المدة إلى 50 % من قيمتها المحددة من قبل إدارة أملاك الدولة.

– رصد ميزانية مخصصة بقيمة أقصاها 15 مليار دج سنويا، خلال سنتي 2011 و2012 لفائدة الجماعات المحلية من اجل تأهيل وتطوير مناطق النشاط.[1]

– رصد إسهامات مالية وقرض طويل الأمد في ذلك الوقت بواسطة الصندوق الوطني للاستثمار لإنجاز ثلاثين منطقة صناعية جديدة بمساحة إجمالية تقارب 4000 هكتار عبر كافة أرجاء التراب الوطني.[2]

كما أن مجلس الوزراء اتحد العديد من القرارات المهمة التي من شانها تشجيع الاستثمار المصغر و حث الأشخاص عن إيجاد مشاريع لأنفسهم ،حيث يستفيد المترشحون للاستثمار المصغر في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للبطالة من التشجيعات الآتية:

[1] زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية–دراسة حالة الجزائر**. (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة منتوري قسنطينة،2011،ص138

[2] **المرجع نفسه**.ص139.

– تخفيض إسهامهم الشخصي في تمويل الاستثمار (من5% إلى1% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز5 ملايين دج ومن 10% إلى 2% بالنسبة للاستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دج).

– توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد الميسرة على القروض البنكية (وهو يبلغ 80% في الشمال و50% في الجنوب و الهضاب العليا) ليشمل نشاطات البناء والأشغال العمومية والمياه والصناعات التحويلية .

– منح قروض إضافية بلا فوائد بقيمة 500.000 دج، عند الاقتضاء، لتأجير محل يستغل في النشاط أو لحيازة مركبة تتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني.[1]

كل هذه التشجيعات جاءت من اجل النهوض بالصناعات الوطنية و تشجيع الاستثمار الذي من شانه إنعاش الاقتصاد الجزائري.

كان لبيان 22 فيفري اثر كبير على التنمية المحلية في الجزائر من خلال مجموعة من القواعد التي أرساها و دعا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى المحافظة عليها و نذكر منها:

– تخفيف الإجراءات والمسارات والملفات الإدارية باستمرار في سبيل تحسين جودة وفعالية الخدمة العمومية وكذلك علاقتها بالمواطنين.

– السهر على محاربة التبذير والامتيازات والتجاوزات والمساس بالأموال العمومية . وأمر رئيس الدولة أن "يعطى المسئولون في كافة المستويات الأسوة الحسنة في هذا المجال وأن يتحلوا بالحزم أمام أي انزلاق أو تجاوز، كما يتعين على آليات الرقابة أن تتحمل مسؤولياتها كاملة."

[2] بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 22 فيفري 2011.

– البدء من الآن في إعداد الآليات والوسائل الثمينة بالتعجيل في تثمين دور المجالس البلدية بمناسبة مراجعة قانون البلديات الذي طرح على البرلمان.

– تأهيل دور الجهاز التنفيذي الولائي في إدارة وتنفيذ البرامج المرسومة على المستوى المحلي، وأوضح رئيس الدولة أن "الحكومة تتولى تحت سلطة مجلس الوزراء، مسؤولية تحديد السياسات والبرامج الوطنية وسن التنظيمات اللازمة والسهر، عند الضرورة، على إنجاز المشاريع الوطنية الكبرى، ويتعين على الإدارة المحلية أن تنشط ميدان إنجاز هذه البرامج من أجل تخفيف الإجراءات وبالخصوص من أجل تقليص التأخر في إنجازها".[1]

كان لبيان 22 فيفري أثر كبير على التنمية المحلية من خلال النصوص والقرارات التي نتجت عن هذا البيان والتي ساهمت في دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر من خلال محاربة الفساد والتبذير وكذلك تشجيع الاستثمار واعتباره بديل من البدائل الاقتصادية المهمة وأيضا من خلال تثمين دور المجالس البلدية الولائية في القيام بالتنمية داخل رقعتها الجغرافية مما أعطاها جزء من الاستقلالية عن المركز.

2-الجانب الاقتصادي من قانون 11/10 المتعلق بالبلدية:

لقد نص القانون الجديد 11/10 المتعلق بالبلدية على مجموعة مواد منها من مست الجانب الاقتصادي المحلي حيث يعتبر القانون الجديد اكبر مساهم في إعطاء الدور الاقتصادي و التنموي للبلدية على خلاف القوانين الأخرى.

وفي هذا الصدد يقوم المجلس بعدة مهام تتمثل أساسا في تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في برامجها التنموية، حيث أن المشروع أعطى للمجلس الشعبي البلدي اختصاصا عاما يتمثل في القيام بالتدابير اللازمة لضمان النمو الاقتصادي،[2] وهو ما يثقل كاهله.

[1] بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 22 فيفري 2011.

[2] عتيقة كواشي، **اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية– دراسة مقارنة –** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص 100.

وطبقا لنص المادة 109 من قانون 10/11 يبدي المجلس الشعبي البلدي رأيه المسبق عند إقامة أي مشروع استثماري أو تجهيز على إقليم البلدية، كما يسهر المجلس على تطوير السياحة بتنمية المناطق وإبراز المؤهلات السياحية، عن طريق تشجيع المتعاملين الاقتصاديين.

كما يخصص المجلس رأس مال على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة للجماعات المحلية، فنجد قانون الاستثمار لسنة 1993 يجيز للبلدية المساهمة في تحفيز المستثمرين على انجاز أو تمويل مشاريع استثمارية لاكن ما يلاحظ و يؤخذ على المشرع الجزائري انه ألغى تلك الصناديق وانشأ الشركات القابضة بموجب الامر 25/95 ليتم إلغائها هي الأخرى بموجب القرار 04/01 الذي نص على إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية.[1]

و هذا من أهم ما يؤخذ على المشرع الجزائري انه كثير التغيير لان معظم القرارات لا تأتي بعد دراسة أو استشارة أصحاب المجال و التخصص.

يتولى المجلس الشعبي من خلال المبادرة بكل ما هو ضروري لتكفل بالفئات المحرومة، ومد يد المساعدة لها في مختلف المجالات حيث يتعين على المجلس توفير الظروف الملائمة للدراسة و هو ما نصت عليه المادة 122 من قانون 10/11. كذلك للمجلس إدارة المرافق الخاصة بالسينما والفن والقيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام، بالإضافة إلى ترقية المواقع السياحية والترفيهية.[2]

[1] عيسى مرزاقة، **معوقات الجماعات المحلية بعض عناصر التحليل**. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة، عدد 14، الجزائر، 2006،ص 199.

[2] نجلاء بوشامي،**المجلس الشعبي البلدي في ظل قانون البلدية 08/90 أداة للديمقراطية المبدأ والتطبيق**. **مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، 2006، ص180.

وفي إطار محاربته الأمية ونشره لثقافة الدينية، يقوم المجلس بصيانة المساجد وإنشاء المدارس القرآنية وفي مجال الصحة العمومية، يقوم المجلس الشعبي البلدي المحافظة على الصحة، والنظافة العمومية وهذا في المجالات التالية:

- المياه الصالحة للشرب والتنظيف والمياه القذرة.
- القمامات المنزلية وغيرها من الفضلات.
- الأسواق المغطاة والمكاييل والأوزان العمومية.
- المقابر والمصالح الجنائزية.[1]

كما يقوم المجلس الشعبي البلدي وفي حدود إمكانيات البلدية باتخاذ كل التدابير التي من شأنها ترقية وتوفير مرافق للتعليم الحضري، كما يساهم في إنشاء مرافق للرياضة والشباب ومرافق الثقافة وكل هذه الإجراءات من شانها الرفع من مستوى التنمية المحلية في المجتمع المحلي.

كما نص قانون البلدية 10/11 في مادة 195 على ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويلهم لقسم التجهيز والاستثمار، ضمانا لاستمرارية التمويل الذاتي للبلديات، حتى تتمكن من إيجاد الحد الأدنى من الاستثمار وهذا من شانه منح المستثمرين جملة من التسهيلات والتحفيزات للقيام بالمشاريع الاستثمارية على إقليم البلدية حيث تعود عليها بالربح.[2]

من خلال ما سبق أصبح يتضح جليا أن المشرع الجزائري اقر صراحة بإمكانية الاعتماد على الاستثمار كوسيلة في سبيل تحقيق التنمية المحلية لما يحققه من عوائد فالملاحظ أن البلدية أصبحت تعتبر قطبا للاستثمار بمختلف أنواعه المحلي أو الوطني يتضح لنا جليا أن

[1] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص201.

[2] ناجي عبد النور، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية (تجربة البلدية الجزائرية)**. مجلة النهضة، عدد 4 أكتوبر، القاهرة، 2009، ص7.

المشرّع الجزائري صرّح أو بالأحرى أقرّ صراحة بإمكانية الاعتماد على الاستثمار كوسيلة في سبيل تحقيق التنمية المحلية لما يحققه من ثروات.[1]

لهذا يمكن القول أنّ المشرع في هذا الطرح قد اعتبر البلدية قطبا للاستثمار بمختلف أنواعه المحلي أو وطني، وبعد صدور القوانين على المستوى الاقتصادي تجسدت قناعة التنمية المحلية بضرورة ترقية الاستثمار العام والخاص ولا يخفى علينا في هذا الصدد بأنّ مرحلة الإصلاح الاقتصادي بحاجة إلى آلية ناجعة لتمويلها، لهذا أصبح من الضروري الاعتماد على الاستثمار خاصة فيما يخص المشاريع الصغيرة من أجل تحقيق تنمية محلية شاملة داخل الدولة.

3-الجانب الاقتصادي من قانون12-07المتعلق بالولاية:

كان لقانون الولاية رقم 12-07 اثر كبير على التنمية المحلية حيث جاء هذا القانون و اقر بمجموعة من الصلاحيات الخاصة بالهيئات المكونة للولاية و المتمثلة في الوالي و المجلس الشعبي الولائي من ناحية ترقية التنمية على المستوى المحلي وذلك في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و هذا يرجع للمكانة التي تحتلها الولاية باعتبارها من الهيئات القريبة للمواطنين و الأكثر إدراكا لحاجياتهم.[2]

لقد اقر المشرع الجزائري من خلال قانون الولاية الجديد 12-07 صلاحيات للهيئات المكونة لها المتمثلة في المجلس الشعبي الولائي والوالي في مجال إحداث تنمية على المستوى المحلي وذلك في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، سياحية، البيئية وهذا نظرا لمكانة التي تحظى بها الولاية باعتبارها من الهيئات المحلية الأكثر إدراكا لاحتياجات

[1] بن نملة صليحة،**مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي**.(أطروحة مقدمة لنيل شهادة االدكتورا في الحقوق، فرع الإدارة المالية)، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2013، ص195.

[2] مغاري آسيا ومواسط فوزية،**دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية**. (مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام،تخصص قانون الجماعات الإقليمية)،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية،2015،ص103.

المواطنين، فقد اقر المشرع بمجموعة من المواد في القانون الجديد 12-07 التي تدعم الجانب الاقتصادي للتنمية المحلية،ونذكر من هذه القوانين: من المادة 80 إلى المادة 83

حيث جاء في نص قانون المادة 80 من القانون 07/12 المتعلق بالولاية:

"يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على مدى المتوسط بين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية". [1]

ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية ويناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي ويبدي اقتراحات بشأنه.

أما في المادة 81 من نفس القانون فقد تطرقت إلى أنه:

" ينشأ على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع كل الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية." وتعد الولاية جدولا سنويا يبين النتائج المحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات، ويتم تحديد كيفيات تنظيم هذا البنك وسيره عن طريق التنظيم." [2]

والبنك هو عبارة عن تقرير سنوي مفصل تعده الولاية حيث تفصل فيه كل الدراسات والمعلومات التي تفيد في تحسين مستوى التنمية في المستقبل.

وكذلك جاء في المادة 82 من نفس القانون في شقه الاقتصادي" في إطار المخطط المذكور أعلاه، يقوم المجلس الشعبي الولائي بما يلي:

– يحدد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل ويبدي رأيه في ذلك.

[1] المادة 80 من قانون الولاية 07/12.

[2] المادة 81 من قانون الولاية 07/12.

– يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي.

– يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية.

– يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية باتخاذ كل التدابير الضرورية.[1]

كذلك جاء في المادة 83 من قانون الولاية:

"يطور المجلس الشعبي الولائي أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية. ويعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار"،[2]

ويعني ذلك من أن المجلس الشعبي الولائي له دور تنسيقي بين كل من المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث العلمي والتكوين وذلك من أجل مواكبة واندماج الجانب العلمي بالمجال الاقتصادي لتحقيق التكامل الصناعي وتوفير فرص عمل بالنسبة للباحثين لدى الجامعات أو التكوين المهني ومن أجل تدعيم كذلك الصناعات والابتكارات المحلية.

4-برنامج (الانقلاب الاقتصادي):

لقد كان للإختلالات الأخيرة التي مست العالم بأسره في مجال البترول والمحروقات وأدت إلى تراجع سعره دورا هاما في إعادة النظر من طرف الدولة الجزائرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة من اجل إنعاش الاقتصاد المحلي الوطني وإعادة هيكلته من خلال الانفتاح في جميع المجالات والأصعدة مما أدى رسم برنامج اقتصادي أطلق عليه الانقلاب الاقتصادي.

[1] المادة 82 من قانون الولاية 07/12.

[2] المادة 83 من قانون الولاية 07/12.

صادقت الحكومة الجزائرية على هذا البرنامج عام 2016 و يعتمد علي 3 مراحل حسب ما توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج، نشرت عبر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، كالتالي:

-المرحلة الأولى من البرنامج تمتد خلال الفترة (2016-2019) تركز علي السياسة التنموية الجديدة وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات.

- المرحلة الثانية تمتد خلال الفترة (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني.

- المرحلة الثالثة وهي مرحلة استقرار وتوافق خلال السنوات (2026-2030) يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.[1]

بالرغم من تسطير مراحل برنامج الانقلاب الاقتصادي إلا أن الدولة الجزائرية مازالت تسير بخطوات متثاقلة نحو تطبيقه بشكل صحيح وقد كان لسقوط أسعار النفط الأثر الكبير على جميع الخطط الاقتصادية للدولة.

إن لبرنامج الانقلاب الاقتصادي مجموعة من الأهداف التي جاء للوصول إليها في محاولة من السلطة لتدارك الأوضاع وتتمثل أهمها فيما يلي:

- القيام بتنويع الاقتصاد القومي من اجل خفض الاعتماد على الإنتاج النفطي بحيث أن القطاع النفطي أصبح معرضا للخطر بعد انهيار أسعار النفط في العالم.

- الرفع من قيمة دخل الفرد الجزائري حيث وضع المشرع هدف رفع قيمة الدخل بنسبة 2.3 %.

[1] دون كاتب، **الانقلاب الاقتصادي: هل سيعزز من تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري؟**، 2017/07/25، تاريخ الاطلاع2018/04/12 على 20.36، الموقع الالكتروني -http://www.economy-post.com/2017/07/blog-post_28.html

– زيادة حجم الناتج المحلي ليتضاعف بمقدار 2.3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي من 5.3% حاليا إلى 10%.[1]

كل هذه الإصلاحات جاءت لإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وكانت تركز على تنويع في مصادر الاستثمار وتغيير مصادر توجه الدخل المحلي والوطني، والتركيز على الاستثمار في المجال الصناعي والزراعة والعنصر البشري بدلا من التركيز على مصدر واحد ألا وهو عائدات البترول حيث كان لهذه الإصلاحات اثر كبير على التنمية المحلية في مجال الاستثمار المحلي و الاهتمام بدخل الفرد ونشاطه داخل المجتمع المحلي.

المطلب الثالث: معوقات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

لا يكاد أي إصلاح مهما كانت طبيعته أن يخلو من جملة معوقات تواجهه وتحول دون تحقيقه لأهدافه، وكما هو الحال لكل الإصلاحات في تاريخ الجزائر فقد واجهت الإصلاحات الاقتصادية مجموعة من التحديات نذكر منها:

1-المعوقات الثقافية للإصلاح الاقتصادي:

للصعوبات و العراقيل الثقافية اثر كبير في الوقوف في وجه الإصلاحات مهما اختلف شكلها و في حالة الإصلاحات الاقتصادية فالعامل الثقافي هو سلاح ذو حدين احدهما ايجابي و الآخر سلبي،إن من المظاهر سلبية القيم الثقافية في النفس الجزائرية الاتكالية، الاستسلام وحب الذات، يمكن تحديد ملامحها فيما يلي:

- الإقبال بكثرة على الإتباع والتقليد دون المبادرة والتجديد.
- انعدام روح المبادرة سيطرة الأنانية الفردية على المصالح الجماعية.
- ضعف الإحساس بعامل الوقت وأهميته.
- تناقض الخطاب الرسمي مع الواقع.

[1] المرجع السابق. **الانقلاب الاقتصادي: هل سيعزز من تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري**.

_ تفشي ذهنية الاعتماد على الدولة في توفير الاحتياجات.

_ إنكار قيمة العمل بوجه عام واحتقار العمل اليدوي والمهني بالخصوص.[1]

2-عدم الجدية والفعالية في التخطيط:

حيث يعاني التخطيط من عدة مشاكل كثيرة ومتنوعة، زاد من حدتها انعدام الوسائل القانونية والمادية التي تساعد على القيام بتخطيط عقلاني ودقيق، لذلك فشلت العديد من المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي، وبقيت ناقصة غير منجزة بصفة كاملة، والتي يعود سببها إلى أن مباشرة تلك المشاريع الاقتصادية، لم يسبقها دراسات تخطيط جدي وعلمي، يسمح بتحديد الوسائل الواجب توافرها، ويقيّم الظروف الزمنية والمكانية الملائمة لها، إنما يلاحظ على نشاط القائمين على التنمية المحلية، التسرع في تطبيق المشاريع والبرامج التنموية الضخمة، ومن مظاهر سوء التخطيط المحلي كذلك، منح بعض الصفقات والمشاريع إلى مؤسسات ومقاولات عمومية وخاصة لا تملك الاستعدادات المالية وتعاني عجزا تسييريًا.[2]

3- صعوبات تواجه الجزائر حسب صندوق النقد الدولي:

حيث اقر صندوق النقد الدولي بمجموعة من المعوقات التي تعترض الجزائر للقيام بالإصلاحات الاقتصادية بشكل صحيح و فعال:

- تباطأ النمو في القطاع غير الهيدروكربوني إلى 2.9% في عام 2016 جزئيا تحت تأثير تخفيضات الإنفاق. وارتفع التضخم من 4.8% في 2015 إلى 6.4% في 2016 وبلغ 7.7% في فيفري 2017 محسوباً على أساس سنوي.

[1] جمال زيدان، **واقع التنمية المحلية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**. (رسالة موجهة لنيل شهادة الماجستير فرع التنظيم السياسي و الإداري،كلية العلوم الإنسانية)،جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2001،ص231.

[2] جمال زيدان،**المرجع نفسه**. ص223.

– ارتفاع نسبة البطالة حيث بلغت نسبة البطالة 10.5% في سبتمبر 2016 ولا تزال بالغة الارتفاع بين الشباب 26.7%

– وأوضح التقرير أن النمو تباطأ في القطاع خارج المحروقات بفعل تراجع النفقات ليستقر في حدود 9.2% في 2016.

– عدم وجود توازن في إجراءات السياسة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية الطموحة لضمان ديمومة المالية العامة والحد من التبعية لقطاع المحروقات.[1]

4-عدم الاستقرار السياسي:

لقد أصبح عدم الاستقرار السياسي يشكل هاجسا يقلق المستثمر الأجنبي، وهو أمر منطقي فمن المخاطر الهامة التي تؤثر في ديناميكية الاستثمار بأي بلد هناك المخاطر المالية والمخاطر السياسية، إذ من غير العقلاني أن يغامر مستثمر أجنبي بأمواله للاستثمار في بلد لا يعرف الاستقرار السياسي، بالرغم مما قد توفره السلطة الحاكمة من ضمانات قانونية وقضائية وحتى دولية، وهو الإشكال الذي تعاني منه الجزائر حاليا وخاصة بعد موجة الربيع العربي و ما وصل إليه الوضع في دول الجوار.[2]

كل هذه المعوقات وقفت دون الوصول إلى إصلاحات اقتصادية فعالة ترجع بالنفع على الاقتصاد الجزائري و جعله يواكب التطور و التقدم في اقتصاديات العالم.

[1] **تقديرات صندوق النقد الدولي للاقتصاد الجزائري**، تاريخ النشر 2يونيو 2017، ، الخبراونلاين ،الموقع الالكتروني **http://www.elkhabar.com** تاريخ الإطلاع 2018/05/01، الساعة: 06:00

[2] كمال عليوش قربوع، **قانون الاستثمارات في الجزائر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص73.

خلاصة الفصل الثاني

لقد مرت الجزائر بالعديد من التجارب الإصلاحية في تاريخها، إصلاحات مست الجانب السياسي والاقتصادي وحتى الجانب الاجتماعي والثقافي، و بالرغم من تبني السلطة لتلك الإصلاحات والتصريح بها و تبنيها ومحاولة إقناع الرأي العام أن تلك الإصلاحات ما هي إلا تلبية للمطالب الشعبية ورغبة من النظام السياسي على الانفتاح، إلا أن عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي جاءت نتيجة لبعض الدوافع الداخلية والخارجية، فرأت السلطة السياسية أن عملية الإصلاح أصبحت لازمة في الوقت الراهن للمحافظة على ديناميكية العملية السياسية والحفاظ على استقرار الوضع،وكان لتلك الإصلاحات نتائج ايجابية و سلبية على التنمية المحلية في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة:

إنّ ما يمكن قوله في ختام بحثنا بعد دراستنا لموضوع أثر الإصلاحات السياسية والإقتصادية على التنمية المحلية في الجزائر خلال الست سنوات الأخيرة أن التنمية المحلية في الجزائر لم تصل إلى ما خطط له وهذا لا يعني نفي الانجازات الكثيرة التي تحققت سلفا، فالتنمية هي عملية مستمرة ومتطورة مع الزمن وتتميز بالمرونة حيث تتأثر مع الظروف القائمة داخل الدولة.

فبرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت والأموال الطائلة التي وجهت لعملية التنمية في السنوات الأخيرة إلاّ أنّ الجزائر لم تستطع اللحاق بركب الدول المتقدمة في مجال التنمية والتنمية المحلية ففي الجزائر بقيت القوانين والإصلاحات حبيسة بعيدة عن التطبيق على أرض الواقع وهذا نتيجة كون تلك الإصلاحات لم تأتي برغبة سياسية من طرف النظام السياسي في البلد بالقيام بعملية الإصلاحات بل إن الإصلاحات قد أملته ظروف داخلية و أخرى خارجية قصوى جعلت النظام يتجه إلى عملية الإصلاح من أجل كسب رضا الجماهير والمحافظة على شرعيته وكذلك إظهار النظام بصورة حسنة أمام القوى والمؤسسات العالمية الكبرى، فبقي الفرد الجزائري بعيدًا كل البعد عن الساحة السياسية وغير قادر على المشاركة في السياسة المحلية التي تخصه، لذلك كان لزامًا على الجزائر اليوم أن تعي أنّه لابدّ من وضع خطة حقيقية للتنمية المحلية وهذا يكون عن طريق وضع مجموعة من الإستراتيجيات سواء كانت طويلة أو قصيرة المدى من أجل تحقيق تنمية محلية متوازنة بحيث يجب أن يراعي الإصلاح جميع خصوصيات الأفراد وخصوصيات أقاليم الدولة عن طريق النزول إلى الميدان قبل اتخاذ القرارات والقوانين، لا أن تتخذ القرارات وراء مكاتب الوزارات في العاصمة، ويجب أيضا التركيز على عنصر الإرادة السياسية فبدون إرادة سياسية لا يوجد إصلاح ولا تقدم في عملية التنمية.

كما يجب على الدولة أن تقوم بإرجاع الثقة للأفراد داخل المجتمعات المحلية من أجل قيامهم في المشاركة في التنمية المحلية بأنفسهم ويقومون أيضا بالعمل الرقابي على الجهات الوصية التي تعتبر الجهات القانونية المخول لها بالتنمية المحلية فيجد المواطن الجزائري نفسه أمام إلزامية وضرورة المشاركة في العملية التنموية من أجل ضمان تحقيق تلك القوانين والسياسات على أرض الواقع، حيث أن إشراك المواطن داخل العملية الإصلاحية أو التنموية قد تجعل المواطن يحس بالمسؤولية تجاه الإقليم الذي يسكنه.

ومن أجل القيام بالتنمية المحلية داخل المجتمع المحلي وجعل الإصلاحات بجميع مجالاتها تعود بالنفع والإيجاب على المواطن بشكل مباشر وفعال ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة وتتمثل فيما يلي:

- العمل على تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية في مختلف القضايا المتعلقة بالتنمية المحلية.
- العمل على تحقيق تكاثف واتحاد جميع أفراد المجتمع مع بعضهم من أجل أن تكون التنمية المحلية شاملة لجميع أفراد المجتمع.
- تطوير وتدعيم التخطيط المحلي ورفع كفاءة الإدارة المحلية الإقليمية عن طريق الاهتمام بالعمالة وتوظيف الإطارات الجامعية التي تعمل على رفع الكفاءة وتعتبر كذلك من ذوي الاختصاص.
- إيجاد إعلام محلي مستقل يهتم بشؤون التنمية المحلية والهيئات المشرفة عليها من أجل إبراز الاحتياجات والنقائص وتقويمها وتوعية المواطنين والمؤسسات بدورهم المحوري في بلوغ الأهداف المسطرة.
- إقناع صانع القرار بضرورة الإصلاح المستمر والفعال مما يساعد على وجود رغبة سياسية للإصلاح وهو من أبرز مشاكل فشل إصلاحات التنمية في الجزائر.

-التأكيد على ضرورة الرقابة كآلية فعالة للتأكد من تطبيق القوانين والسياسات بصورة حقيقة حيث تكون الرقابة قبلية وآنية وبعدية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1/المراجع بالغة العربية:

القرآن الكريم

1-الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المادة 11، **الجريدة الرسمية** الصادر بتاريخ 22 جوان 2011.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 12-01 المتعلق بالنظام الانتخابي الصادر بتاريخ 12 جانفي 2012،**الجريدة الرسمية**. المادة 18.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07/12.المتعلق بالولاية المادة 81 من قانون الولاية 07/12. المادة 80، الجريدة الرسمية ع.12، 29 فيفري 2012.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07/12.المتعلق بالولاية المادة 82 من قانون الولاية 07/12. المادة 80، الجريدة الرسمية ع.12، 29 فيفري 2012.

5- بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 22 فيفري 2011.

6- خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة في 15 أفريل2011،ولاية سطيف.

2-الكتب:

1- ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**. المجلد 4، ط2، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، 1997.

2- ابن منظور، **لسان العرب**. ج 8، دار صادر، الرياض، 2003.

3- أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع**.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

4- إيهاب زكي سلام، **الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني**. القاهرة: عالم الكتب،1983.

5- الجندي مصطفى ، **الإدارة المحلية واستراتيجياتها** .الإسكندرية:منشئة المعارف،1987.

6- السيد الزيات، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي.** الإسكندرية: دار المعارف، ط1، 1984.

7- التابعي كمال ، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية.** القاهرة: دار المعارف، 1993.

8- بوضياف عمار، **شرح قانون البلدية.** الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط 1، 2012.

9- بلحاج صالح، **أبحاث و آ راء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر.**(مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر).الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012.

10- بريش محمد ، **مفهوم الإصلاح أو نحو إصلاح لفهم المصطلح.** القاهرة: شبكة الألوكة، 2006.

11- جابي عبد الناصر،"**الحركات الاحتجاجية في الجزائر .كانون الثاني /يناير 201**،". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،2011.

12- .....، "**مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثالثة أجيال وسيناريوهان**". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، 2012.

13- جون سايتر، **السياسات التنموية مقدمة حول القضايا العالمية والمسائل العالمية.** ترجمة حمارنة سمير، الأردن: دار عمان للنشر والتوزيع، ط1، 1990.

14- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع.** الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

15- ليمام محمد حليم، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب و الآثار و الإصلاح.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011.

16- سالم محمد خميس الخضوري، **التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر**.القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2004.

17- عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.

18- عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

19- صديق وليد وآخرون،**آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون**. دار الندونية للنشر والتوزيع،2015.

3-التقارير والمجلات:

1- المبروك محمد أبو القاسم أبو سبيحة، **دراسة نقدية لاستراتيجيات التنمية في المجتمعات المحلية**. مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، ع1، 2013.

2- بابا عربي مسلم، **مقال محاولة تأصيل مفهوم الإصلاح**. مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 9 ، جوان 2013.

3- بوضياف عمار، **خطاب 15 أفريل إعلان مبادرة الإصلاحات السياسية**. مجلة الفكر البرلماني، العدد 28نوفمبر 2011.

4- بوشنافة شمسة، **النظم الانتخابية و علاقتها بالأنظمة الحزبية** .دفاتر السياسة والقانون، العدد الخاص،نوفمبر 2010.

5- بلغرسة عبد اللطيف ،"**المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية و المصرفية**". ملتقى وطني: كلية الاقتصاد، جامعة عنابة،22-23 أفريل 2003.

6- طاشمة بومدين، **التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي**. مجلة دفاتر السياسة و القانون،العدد السابع جوان 2012.

7- مجلس الأمة، **إصلاح النظام الانتخابي في الجزائر مزيد من الحرية و النزاهة والديمقراطية**. مجلة الفكر البرلماني، العدد28 نوفمبر 2011.

8- مرزاقة عيسى، **معوقات الجماعات المحلية بعض عناصر التحليل**. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة، عدد 14، الجزائر، 2006.

9- ناجي عبد النور، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية (تجربة البلدية الجزائرية)**. مجلة النهضة، عدد 4 أكتوبر، القاهرة، 2009، ص7.

10- عاشور طارق، **الإصلاح السياسي في الجزائر بعد عام تحليل للحالة الجزائرية2011**. لمجلة العربية للعلوم السياسية العدد 37 شتاء 2013.

11- عباس عمار، **مبادرة الإصلاحات السياسية** . مجلة الفكر البرلماني العدد 28 نوفمبر 2011 .

12- عبد القادر عبد العالي،" **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**". ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني،التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية : واقع وتحديات(، جامعة الشلف، حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم السياسية،16-17 -ديسمبر2008.

13- عشور طارق ، **الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية.** المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، 2013.

14- خليفي عبد الرحمن، مداخلة بعنوان **قوانين الإدارة المحلية الجديدة و مؤشرات الحكومة في الجزائر**. جامعة شريف مساعديه سوق أهراس.

4-المذكرات والرسائل الجامعية

أطروحات الدكتورا:

1-العيدي صونيا ، **واقع الممارسة المواطنية في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر**. (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع. تخصص: علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2015/2014.

2- بابا عبد القادر، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004/2003.

3- بومدين طاشمة، **إستراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**. (أطروحة االدكتورا تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2007.

4- بن نملة صليحة، **مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي**.(أطروحة مقدمة لنيل شهادة االدكتورا في الحقوق، فرع الإدارة المالية)، جامعة الجزائر ،كلية الحقوق،2013،

5- كبداني سيدي أحمد ، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية وقياسية**. (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان)، 2013.

رسائل الماجستير والماستر:

1-بوشامي نجلاء،**المجلس الشعبي البلدي في ظل قانون البلدية 08/90 أداة للديمقراطية المبدأ والتطبيق. مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، 2006.

2- بن مرسلي رفيق ، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق- دراسة حالة الجزائر-2001-2011.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2011.

3- درار محمد، **آفاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة دراسة حالة.** (مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة والتنمية)، جامعة الجزائر، 2015.

4- زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر.** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة منتوري قسنطينة،2011.

5- زيدان جمال، **واقع التنمية المحلية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.**(رسالة موجهة لنيل شهادة الماجستير فرع التنظيم السياسي و الإداري، كلية العلوم الإنسانية)، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001.

6- حملاوي عبد الحق ، **الآليات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد.** الجزائر 1999-2007.(مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ،2013).

7- طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض.**(مذكرة ماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية جامعة سعيدة)،2016.

8- يحياوي حنان، **التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاح السياسي في الجزائر 2011-2016.** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، 2017/2016.

9- كواشي عتيقة، **اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية- دراسة مقارنة –** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.

10- كحول محمد الصالح، **أبعاد الإصلاحات السياسية الجديدة في عهد الرئيس بوتفليقة من 2012الى 2013**.مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية.

11- محمود العزة بنت محمد، **تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية تشخيص تعاونية "الجعيرينية للزرابي".** (رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة المولى إسماعيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس) ، 2005.

12- ميسوم الياس، **المشاركة السياسية في الجزائر"الشباب و السياسة "** .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص حركات وطنية و تشكيلات الدولة في الجزائر و دول المغرب العربي، جامعة وهران، كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية 2012-2013.

13- مناني توفيق، **مكافحة الفساد الإداري في ظل الإصلاحات السياسية والادارية في الجزائر (1999-2015).** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص :نظم سياسية مقارنة وحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2016/2015.

14- مغاري آسيا ومواسط فوزية، **دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية.** (مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام،تخصص قانون الجماعات الإقليمية)،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية،2015.

15- سيلام حمزة و ولد بزيو فاتح ، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2014/200.** (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.

16- سلمان حمد الخلايلة هشام، " **اثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية** " .مذكرة تخرج استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط – الأردن ،كلية الآداب و العلوم،2012.

17- سنوسي سهام، **التنمية اللغوية في القطاع السياحي دراسة ميدانية على عينة من الوكالات السياحية بولاية بسكرة.** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية، تخصص: لسانيات وسياحة، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2015/2014.

18- عدلي فايزة ، **الإصلاح في القرآن الكريم.** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص كتاب وسنة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر)، 2012

19- شعبان العيد، **الإصلاح السياسي في الجزائر (2008-2013)**. (مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص : علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2013-2014.

20- تاوز محمد، **دراسة قياسية حول مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية لفترة 1982-2012دراسة حالة الجزائر.**(مذكرة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة) ،2015.

المواقع الالكترونية:

1- أحمد جميل حمودي، **عرض كتاب التنمية حرية (لامارتياسن) رؤية شاملة للتنمية.** الحوار المتمدن، العدد 2322، 2008/6/24، على الرابط: http// www. Alhewar. Orq/ debat/ show تاريخ الاطلاع 2018/01/02 الساعة 01:35

2- بوسلان محمد ، **المسار السياسي للجمهورية الجزائرية من بناء الدولة و المؤسسات إلى تعزيز المكاسب الديمقراطية** . نشر في المساء يوم 05 – 07 – 201، الموقع

الالكتروني https://www.djazairess.com/elmassa/61946 تاريخ الاطلاع 18-05-2018 الساعة 14:00

3- بن داود إبراهيم، مقدمة ملتقى **الإصلاحات السياسية في الجزائر**. الملتقى الوطني الثاني بقسم العلوم السياسية جامعة الجلفة،يومي 07/06 مارس 2013، http://diae.net/9542، تاريخ الاطلاع 2018/03/24.

4- جزان نزار مؤيد ، **محاضرات في التنمية السياسية**.2014/06/25، ص2، على الرابط: www.ina.edu.sy/tbl_images/FileLectures، تاريخ الاطلاع: 2018/06/05 على الساعة: 02:58

5- حلوة سهام، **الإصلاح السياسي بين المفهوم و التطبيق**.10اكتوبر 2013، على الرابط: http://www.sarahanews.net/archive / تاريخ الاطلاع 10مارس 2018، الساعة: 04:57

6- حسينة ل، **قانون البلدية الجديد يدخل حيز التنفيذ وقانون خاص بالعاصمة**.نشر في مساء 12-08-2011، تاريخ الاطلاع 01-03-2018، على 20:22،الموقع الالكتروني https://www.djazairess.com/elmassa/5063.

7- عتو زهرة، ماهية التنمية المحلية، مقال منشور بتاريخ **15 جانفي 2015، على الرابط:** http://attzah.blogspot.com/2015/01/blog-post_31.html بتاريخ: 2018/06/06، الساعة: 09:18

8- صفوت العالم، **دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي..مصر نموذجا**. تاريخ النشر 14مارس 2013. 15:13 تاريخ الاطلاع 01 أفريل 2018.00:48.

http://attzah.blogspot.com/2015/01/blog-post_31.html بتاريخ: 2018/06/06، الساعة: 09:18

9- راشد عبد المجيد، **المفاهيم الخادعة والإصلاح الاقتصادي نموذجا**. الحوار المتمدن، العدد1735، تاريخ النشر 2016/11/15، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80901 تاريخ الاطلاع 2018/03/10. الساعة: 14:30

10- رمضاني عز الدين، **الإصلاح في القرآن (مفهومُه وميادينه ومسالكُه)**. راية الإصلاح، على الرابط: https://www.rayatalislah.com/index.php/al-quran/item/28-2013 تاريخ الاطلاع: 2018/06/06 الساعة: 00:59

11- شارف عابد، **تجربة الإصلاح في الجزائر..درس إجهاض الديمقراطية**. تاريخ النشر 24-08-2011على 14:07،تاريخ الاطلاع 31-03-2018 ،الموقع الالكتروني http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/08/201181103504073 93..html

12-**تقديرات صندوق النقد الدولي للاقتصاد الجزائري**، تاريخ النشر 2يونيو 2017، الخبر اون لاين، الموقع الالكتروني **http://www.elkhabar.com**

13- بدون كاتب، **التحرك نحو الليبرالية السياسية في الجزائر**،www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_21.pdf.

14- بدون كاتب، **الانقلاب الاقتصادي: هل سيعزز من تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري؟**، 2017/07/25، تاريخ الاطلاع2018/04/12 على 20.36، الموقع الالكتروني http://www.economy-post.com/2017/07/blog--post_28.html

15- بدون كاتب، **التنمية المحلية. على الرابط:** www.almahaja.com.

16-Oxforddictionarie،الموقع الاكتروني https://en.oxforddictionaries.com

17-merriam_webster_ ،الموقع الاكتروني https://www.merriam-webster.com/dictionary/reform

2/المراجع باللغة الأجنبية:

[1-]République Algérienne démocratique et Populaire, Conseil national économique, division des études économique, « **note de conjoncture du premier semestre 2008** », élément d synth et Socialèse, novembre', 2008.

قائمة

المحتويات

قائمة المحتويات

العنـــوان	الصفحة
شكر وتقدير	
مقدمة	أ- ح
الفصل الأول: التأصيل المعرفي للتنمية المحلية والإصلاحات السياسية والاقتصادية	09
تمهيد	10
المبحث الثاني:الإطار النظري للإصلاحات السياسية والاقتصادية	11
المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي والاقتصادي وأهم أهدافهما	11
الفرع الأول: الإصلاح السياسي وأهم أهدافه	13
الفرع الثاني: الإصلاح الاقتصادي وأهم أهدافه	16
المطلب الثاني : مستويات الإصلاح السياسي والاقتصادي	18
الفرع الأول: مستويات الإصلاح السياسي	18
الفرع الثاني: مستويات الإصلاح الاقتصادي	19
المبحث الأول:الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية	20
المطلب الأول: تحديد مفهوم التنمية المحلية وأهدافها	20
الفرع الأول: مفهوم التنمية المحلية	20
الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية	27
المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية وأهم مقوماتها	29
الفرع الأول: مجالات التنمية المحلية	29
الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية	31
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني:الإصلاحات السياسية و الاقتصادية وانعكاسها على التنمية المحلية في الجزائر	34

تمهيد	35
المبحث الأول: الإصلاحات السياسية وانعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر	36
المطلب الأول: دوافع الإصلاح السياسي في الجزائر	36
الفرع الأول: الدوافع الداخلية	36
الفرع الثاني: الدوافع الخارجية	38
المطلب الثاني: المحتوى السياسي للإصلاحات وانعكاسها على التنمية المحلية	40
الفرع الأول: الإطار التاريخي للإصلاح السياسي في الجزائر	40
الفرع الثاني: مضامين الإصلاحات السياسية في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية	42
المطلب الثالث: معوقات الإصلاح السياسي في الجزائر	51
المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية وإنعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر	54
المطلب الأول: دوافع الإصلاح الاقتصادي في الجزائر	54
الفرع الأول: الدوافع الداخلية	54
الفرع الثاني: الدوافع الخارجية	56
المطلب الثاني: مضامين الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية	57
الفرع الأول: الإطار التاريخي للإصلاح الاقتصادي في الجزائر	57
الفرع الثاني: المحتوى الاقتصادي للإصلاحات وأثره على التنمية المحلية	60
المطلب الثالث: معوقات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر	70
خلاصة الفصل الثاني	73
الخاتمة	74

قائمة المراجع	79
قائمة المحتويات	90
قائمة الجداول	94
ملخص الدراسة	95

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول (رقم 01): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر 2011-2016	55